

شركة حديد عز

(شركة مساهمة مصرية)

القائم المالي المجمعة الدورية

عن فترة ثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤

وتقدير الفحص المحدود عليها

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تلفون : ٢٢٠٠ - ٣٥٣٦٢٢١١
 ثيلكس : ٣٥٣٦٢٣٠٥ - ٣٥٣٦٢٣٠١
 البريد الإلكتروني : egypt@kpmg.com.eg
 مندوب بريدي رقم ٤٨ الأهرام

مزلقانات الأهرام
 كيلو ٢٢ طريق مصر الإسكندرية الصحراوى
 الهرم - الجيزة - القاهرة الكبرى
 كود بريدي : ١٢٥٥٦ الأهرام

تقرير فحص محدود للقوائم المالية المجمعة الدورية إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة حديد عز

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للميزانية المجمعة المرفقة لشركة حديد عز "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ مارس ٢٠١٤ وكذا القوائم المجمعة للدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية المتعلقة بها عن فترة ثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، ولمخاضاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل الواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتحصر مسؤوليتنا في التوصل إلى إستنتاج على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة المؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات - بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية - وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تتمكن من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن إكتشافها من خلال عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المجمعة الدورية المرفقة لا تعبر بعدلة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المجمع للشركة في ٣١ مارس ٢٠١٤ وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية المجمعة عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرات لفت الانتباه

مع عدم اعتبار الفقرات التالية تحفظاً على إستنتاجنا المشار إليه أعلاه، نود أن نلفت الانتباه إلى ما يلي:-

- كما هو موضح بالإيضاح رقم (١-٣٥) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المجمعية الدورية، حصلت شركة مصانع العز للدرفلة وشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركات تابعة لشركة حديد عز) من الهيئة العامة للتنمية الصناعية على رخصتين لإنتاج الحديد الإسفنجي والبليت ضمن مجموعة من الرخص قامت الهيئة بمنحها مجاناً للشركات المؤهلة في مصر ، وقد بدأت شركة مصانع العز للدرفلة في إنشاء مصنع لإنتاج الحديد الإسفنجي ولم تبدأ شركة العز لصناعة الصلب المسطح في إقامة أي مشروعات لاستخدام الرخصة.

وتم إحالة هذا الموضوع إلى محكمة الجنابات للمطالبة بسداد رسوم على تلك الرخص إضافة إلى أية غرامات قد تقدرها المحكمة وبتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١١ أصدرت المحكمة حكماً تضمن منطوقه تغريم رئيس مجلس إدارة شركة حديد عز السابق ورئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية السابق متضامنين مبلغ ٦٦ مليون جنيه مصرى وبرد الرخصتين المنوحتين لكل من شركة مصانع العز للدرفلة وشركة العز لصناعة الصلب المسطح. وقامت إدارة الشركة بإتخاذ إجراءات الطعن في الحكم لإلغائه بكل ما ترتب عليه من أثار.

وبجسدة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون عليه و إعادة القضية إلى دائرة أخرى لنظرها مما يعني إلغاء الحكم السابق ، وتم تحديد جلسة في ٦ إبريل ٢٠١٣ ، وتم تأجيلها إلى جلسة ٣ نوفمبر ٢٠١٤ لإيداع لجنة الخبراء تقريرها.

ويصعب في الوقت الراهن تحديد النتيجة النهائية التي قد تسفر عنها تلك الدعوى وذلك لحين الفصل النهائي فيها من الجهات القضائية.

بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ قررت الهيئة العامة للتنمية الصناعية إصدار رخصة جديدة مؤقتة لشركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - تجدد سنوياً قيمتها ٣٣٠ مليون جنيه مصرى وفي ١٣ نوفمبر ٢٠١٢ قامت الشركة بسداد ٤٩,٥٠ مليون جنيه مصرى وهي تمثل ١٥٪ من قيمة الرخصة مع منحها فترة سماح ١٨ شهراً علي أن يتم إستكمال باقي القيمة ٨٥٪ علي خمسة أقساط سنوية متساوية لمدة خمس سنوات وفي حالة الالتزام بالأقساط وإستكمال السداد تحصل الشركة علي الرخصة النهائية.

- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (١-٣-٣٢) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المجمعية الدورية بلغت قيمة المطالبات الضريبية التي تطالب بها مصلحة الضرائب شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية - شركة تابعة - مبلغ ٢١٩ مليون جنيه وفقاً للنماذج الواردة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ وذلك عن قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تتمتع بالإعفاء الضريبي عن السنوات ٢٠٠٤ - ٢٠٠٤ وترى إدارة الشركة أنه قد سبق محاسبة الشركة ضريبياً عن تلك السنوات وتم الإنفاق باللجنة الداخلية مع إحالة نقطة خلاف متعلقة بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعفى إلى لجنة الطعن وقد أصدرت لجنة الطعن في ١٢ يونيو ٢٠١٠ قرارها بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعفى معبقاء الأ نوعية الضريبية المعفاة الأخرى عن سنوات النزاع وقد تم سداد الضريبة المستحقة بالكامل من واقع قرار اللجنة الداخلية وبالتالي أصبح الخلاف منتهياً بالاتفاق وصار باتاً ونهائياً.

وتحت إدارة الشركة ومستشارها القانوني إستقرار المركز الضريبي للشركة لصدور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة وأن موقف الشركة قد تحسن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع بشأن تلك السنوات وقد قامت الشركة برفع دعوى براءة ذمة من آية مديونية أمام القضاء تحت رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١.

قامت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بالإتفاق مع مصلحة الضرائب على رفع الحجز الموقر على الشركة نتيجة للخلاف أعلاه على أن يتم سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ وتنقيط باقى مبلغ المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩,٣ مليون جنيه على ٢٤ قسط يستحق أول قسط في نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨,٣ مليون جنيه وباقى المبلغ المستحق على ٢٣ قسط شهرياً قيمة القسط ٧ مليون جنيه مصرى بخلاف مقابل التأخير على المبالغ المقسطة وقد بلغت إجمالي المبالغ المسددة حتى ٣١ مارس ٢٠١٤ مبلغ ٢٢٤,٦ مليون جنيه مصرى متضمنة مبلغ ٥,٢ مليون جنيه مصرى مقابل تأخير.

وتحت إدارة الشركة أن هذا الإجراء لا يغير موقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحفظ بحقها في إسترداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة في القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١. وقد صدر حكم بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٢ بعدم الاختصاص والإحالة إلى "محكمة الإسكندرية الابتدائية برقم ٩٦٣ لسنة ٢٠١٢ ضرائب كلي" وبجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بندب خبير في الدعوى و الدعوي مؤجلة لجلسة ١٨ أكتوبر ٢٠١٤ للتقرير وتم إحالتها إلى لجنة الخبراء ولم يبدأ الخبير بأموريته حتى الآن.

-٣- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (١-٢٠) و (٢-٣٦) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجموعة الدورية فقد نشأ خلاف بين شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية ومصلحة الضرائب على المبيعات بشأن قيمة الضريبة الإضافية على رسم تداول الخامات بميناء الدخيلة البالغة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى وذلك حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ حيث قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات والتي ستقوم بموجبها هيئة الميناء بإيقاف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة. حيث ترى مصلحة الضرائب على المبيعات ضرورة الالتزام بسداد الضريبة الإضافية حتى يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار إليها. وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى من تحت حساب الضريبة الإضافية المطالب بها بشيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام مع التحفظ على السداد وبناءً على ذلك فقد قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك لرفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة الميناء.

وتحت إدارة الشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بناءً على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقيـة الهيئة العامة لـميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة بـضـريـبة مـبيـعـات عن مقابل حق الـانتـفاع بـمـعدـات رـصـيفـ الخامـاتـ التـعـديـنـيةـ وـالـخـاصـةـ بـتـداـولـ الخامـاتـ بـمـينـاءـ الدـخـيلـةـ وـإـشـغـالـ السـاحـاتـ المـخـصـصـةـ لـذـاكـ وـالـقـيـامـ بـأـعـمالـ التشـغـلـ وـالـصـيـانـةـ الـلاـزـمـةـ لـهـذـهـ مـعـدـاتـ لـعـدـمـ خـضـوعـهـ لـضـريـبةـ عـلـىـ مـبـيـعـاتـ. وـأـنـ قـيـامـ الشـرـكـةـ بـسـدـادـ هـذـاـ المـبـلـغـ أوـ المـبـالـغـ المـسـدـدـةـ لـهـيـةـ مـيـنـاءـ الإـسـكـنـدـرـيـةـ حـالـيـاـ أوـ مـسـتـقـلـاـ كـضـريـبةـ عـنـ ذاتـ الخـدـمـةـ لـأـعـنـ مـوـافـقـتـهاـ عـلـىـ خـضـوعـ الخـدـمـةـ مـعـ اـسـتـمـارـ الشـرـكـةـ فـيـ السـيرـ فـيـ الدـعـاوـيـ الـقـضـائـيـةـ لـتـأـكـيدـ الـحـقـيقـةـ مـنـ أـنـ هـذـهـ الخـدـمـةـ لـأـخـضـعـ لـضـريـبةـ الـمـبـيـعـاتـ. لا تخضع لضريبة المبيعات.

-٤- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣٥-٣) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعية الدورية فقد أصدرت محكمة القاهرة الاقتصادية بجلسة ٦ نوفمبر ٢٠١٣ حكما بشأن ما أُسند لبعض المسؤولين بشركة حديد عز وبعض شركات مجموعة العز فيما يتعلق بمخالفة قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية خلال الفترة من ١٦ مايو ٢٠٠٥ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ وبلغ قيمة مجموع الغرامات المقضي بها على شركات مجموعة العز "تضامناً" في هذا الحكم مبلغ ٢٠٠,٥ مليون جنيه مصرى ، وترى إدارة شركة حديد عز بناءً على رأى المستشار القانوني للمجموعة أن هذا الحكم الاستثنائي مردح لإلغاء للقصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق إذا ما طعن عليه بالنقض ، وقامت إدارة مجموعة شركات العز بالطعن بالنقض ولم يحدد بعد تاريخ جلسه النقض على هذا الحكم برقم ٢٨٩٨ لسنة ٨٤ قضائية - نقض إقتصادية ، وبالتالي فإنه يصعب في الوقت الراهن تحديد الالتزامات التي قد تقع على شركة حديد عز بخصوص هذا الحكم من عدمها لحين الفصل في النقض المشار إليه

-٥- كما هو وارد تفصيلاً بالإيضاح رقم (٤-٣٣) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعية الدورية، وفي ضوء الظروف الاقتصادية الراهنة التي تتعرض لها جمهورية مصر العربية وندرة الموارد من النقد بالعملات الأجنبية بالأسواق المصرفية الرسمية، وبما لها من تأثير على زيادة مخاطر سعر الصرف ومخاطر التشغيل، تقوم إدارة الشركة وشركاتها التابعة بتطبيق سياسات استثنائية لإدارة تلك المخاطر، و ذلك بتدبير بعض من احتياجاتها من النقد بالعملات الأجنبية بأسعار صرف استثنائية، تختلف عن الأسعار المعلنة بالأسواق المصرفية الرسمية، وذلك بعد اعتمادها والمستندات الداخلية المتعلقة بها من مجلس الإدارة والإدارة العليا بالشركة وشركاتها التابعة.



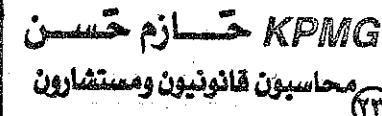
حاتم منتصر

حازم حسن

KPMG

سجل مراقبى الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٢٢٥)

القاهرة في ١٧ أغسطس ٢٠١٤



شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)
الميزانية المجمعة
في ٣١ مارس ٢٠١٤

٢٠١٣/١٢/٣١ بالألف جنيه مصرى	٢٠١٤/٣/٣١ بالألف جنيه مصرى	إيضاح رقم
١١ ٢٨٧ ٠٠٩	١١ ١٧١ ١٢٣	(٤)
٣ ١٧٧ ٥٢٣	٣ ٥٤٢ ٩٨٧	(٥)
١١٥	١١٥	(٦-٧)
١٠٩ ٨٨٠	١٠٩ ٨٨٠	(٧-٨)
٣١ ١٦٠	٣١ ٠٧٧	(٨-٩)
١٧٢ ٣٢٣	١٨١ ٨٤٥	(٩)
٣١٥ ٢١٤	٣١٥ ٢١٤	(٩-١٠)
١٥ ٠٩٣ ٢٢٤	١٥ ٣٥٢ ٢٤١	

الأصول طويلة الأجل
 أصول ثابتة (بال資本)
 مشروعات تحت التنفيذ
 استثمارات مالية في شركات شقيقة
 استثمارات مالية متاحة للبيع
 إقراض لغير طول الأجل
 أقساط ضرائب مبيعات
 شهرة
إجمالي الأصول طويلة الأجل

٣ ٢٢٥ ٢٦٦	٣ ٦٥٦ ٤٣٩	(٩)
١٦٧ ١١٢	١١٣ ٧٢٦	(١٠)
١١٠٨ ٣٥٨	١ ٢٢٧ ٤٨٠	(١١)
٦٨ ٢٩٧	٥٣ ٩٣٥	
٤٣ ١٢٤	٣٩ ٣٧٨	(٧-٩)
٢ ١٥٣ ٧٣٦	١ ٩١٩ ٧٨٧	(١٢)
٧ ٧٥٠ ٨٩٣	٧ ٠١٠ ٧٤٥	

الأصول المتداولة
 مخزون
 عملاء ولوراق قبض
 مدینون وارصدة مدينة أخرى
 موردون - دفعات مقدمة
 استثمارات في آذون خزانة
 النقية وما في حكمها
إجمالي الأصول المتداولة

٢ ٨٥١ ٦٨٠	٣ ٣١٥ ٧٠٣	(١٤)
٣ ٧٨١ ٩٠٤	٤ ٢٢٧ ٤٩٩	(١٥)
٤٣٧ ٧٩٨	٤٣٨ ٣٤٨	(٢٥)
٥٦ ١٠٠	٥٦ ١٠٠	(٢٦-٢٧)
١ ٦٨٧ ٥٥٥	١ ٥٤٢ ٦٣٢	(١٦)
٢٦٧ ٤٨٩	٢٩٨ ٦٣٦	
٤٩٤ ٠٦٩	٤٠٤ ٥٢٥	(١٧)
٤٠٠ ٩٤٩	٤٧٤ ٢٢٦	
١ ٢٣٣	١ ٦٣٩	(١٨)
١٩٧ ٣١٢	١٩٧ ٣١٢	(١٩)
١٠ ١٧٦ ٠٨٩	١٠ ٩٥٦ ٦٢٠	
(٣ ٦١ ١٩٧)	(٣ ٣٤٥ ٨٧٥)	
١١ ٦٨٣ ٠٣٨	١١ ٤٠٦ ٣٦٦	

الالتزامات المتداولة
 بنوك - سحب على المكتوف
 تسهيلات ائتمانية وأقساط قروض تستحق خلال عام
 أقساط قروض السندات تستحق خلال عام
الجزء المتداول من أقساط طويلة الأجل

٢ ٧١٦ ٣٤٥	٢ ٧١٦ ٣٤٥	(٢-٢٢)
٣ ٩٧٨ ٩١٩	٣ ٩٧٨ ٩١٩	(٢٣)
١ ٢٨١ ٤٣٠	١ ٣٦١ ٤٠٣	
١٣٤ ٣٦١	(١٨ ٦٤٩)	
(٧١ ٩٢١)	(٧١ ٩٢١)	(٢٤)
٤٠٤ ٢٢٦	٤٠٨ ٠٣٠	

فرق الناتج عن الاستحواذ على نسبة إضافية من رأس مال شركات تابعة
إجمالي حقوق مساهمي الشركة القابضة
حقوق الأقلية
إجمالي حقوق الملكية

(٥١ ٨٤٤)	-	-
٨ ٣٩١ ٤٩٦	٨ ٣٧٤ ١٠٧	
(٣ ٥٩٩ ٥٧٣)	(٣ ٥٩٩ ٥٧٣)	(٥-٢)
٤ ٧٩١ ٩٢٢	٤ ٧٧٤ ٥٣٤	
١ ٧٣٢ ١٨٢	١ ٧٦٨ ٠٥٣	
٦ ٥٢٤ ١٠٥	٦ ٥٤٢ ٥٨٧	

الالتزامات طويلة الأجل
 قروض طويلة الأجل
 إلتزامات أخرى طويلة الأجل
 إلتزامات صريرية موجلة
إجمالي الالتزامات طويلة الأجل

٣ ٤٢٦ ٩٦٨	٣ ٩١ ٨٦٣	(١٥)
٨٩٢ ٨١٦	٩٩٧ ٩٩١	(٢٠)
٨٣٩ ١٤٩	٧٧٣ ٩٢٥	(١-٢٦)
٥ ١٥٨ ٩٣٣	٤ ٨٦٣ ٧٧٩	
١١ ٦٨٣ ٠٣٨	١١ ٤٠٦ ٣٦٦	

تعتبر الإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (٣٧) جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

بول فيليب شكيبان



تقرير الشخص المحدد "مرفق"

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المجمعة الدورية
عن فترة ثلاثة أشهر المنتهية في:

٢٠١٣/٣/٣١ بالمليون جنيه مصرى	٢٠١٤/٣/٣١ بالمليون جنيه مصرى	إضاح رقم	
٥٥٨٠٥٤٧	٥٢٨٧٠٥٧	(١٧-٣)	المبيعات (بالصافي)
٤٨٢٠٨٧٥	٤٩١٤٦١٧	(٢٧)	يخصمه: تكلفة المبيعات
<u>٧٥٩٦٧٢</u>	<u>٣٧٢٤٤٠</u>		مجمل الربح

٣٢٢١٥	٣٠٦٣١	(٢٨)	يخصمه: مصرفات بيعية وتسويقية
١١٧٤٨٩	١٢٨٣١٣	(٢٩)	مصرفات إدارية وعمومية
٩٠	—	(١٢)	الإضمحلال في قيمة الأصول
٧١٠٠	—	(١٩)	مخصصات
<u>١٥٦٨٩٤</u>	<u>١٥٨٩٤٤</u>		اجمالي المصرفات
<u>٦٠٢٧٧٨</u>	<u>٢١٣٤٩٦</u>		مجمل ربح النشاط

(٢٣٥٦٩٦)	(١٨٤١٦٧)		يضاف : صافي تكاليف التسويق
١٧٦٢٥	٢٦٠٣٦		فروائد ومصرفات تمويلية
(٥٥٠)	(٥٥٠)		فروائد دائنة
١٠٢٩٨٨	(٣٥٨٦١)		استهلاك مصرفات بإصدار السندات
<u>(١١٥٦٣٣)</u>	<u>(١٩٤٥٤٢)</u>		(خسائر) أرباح فروق عملة

٢	—	(١٢)	يضاف :
١٢٠٨٠	١١٩٤٧		رد الإضمحلال في قيمة الأصول
—	١٧٦٦		أيرادات أخرى
<u>(١٠٣٥٥١)</u>	<u>(١٨٠٨٢٩)</u>		أرباح رأسمالية
<u>٤٩٩٢٢٧</u>	<u>٣٢٦٦٧</u>		صافي ربح الفترة قبل الضرائب

(١١٤٨٥٨)	(٧٧٩٠٩)	(١٩-٣)	يضاف : ضريبة الدخل الحالية عن الفترة
(١٢٧٧٥)	٦٥٤٠٨	(٢-٢٦)	ضريبة مؤجلة
<u>٣٧١٥٩٤</u>	<u>٢٠١٦٦</u>		صافي ربح الفترة

٢٠٢٤٢١	(١٨٦٤٩)		يوزع كما يلى:
١٦٩١٧٣	٣٨٨١٥		نصيب مساهمي الشركة القابضة
<u>٣٧١٥٩٤</u>	<u>٢٠١٦٦</u>		حقوق الأقلية
<u>٠٢٨</u>	<u>(٠٠٠٣)</u>		صافي ربح الفترة
(عن ثلاثة أشهر)	(عن ثلاثة أشهر)		نصيب السهم في (الخسائر) الأرباح (جنيه/سهم)

تعتبر الإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (٣٧) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة الدورية.

فالمدة التدفقات النقدية المجمعة الدورية عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في:

النقدية من أنشطة التشغيل	صافي ربح الفترة قبل المضارب	صافي التغير في النقدية وما في حكمها	النقدية وما في حكمها أول الفترة	فروق ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية
النقدية المستخدمة في	صافي التغير في النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل	صافي التغير في النقدية وما في حكمها آخر الفترة	النقدية / (المسددة) في التسهيلات الائتمانية	عقد التمويل متوسط الأجل
٢٠١٤/٣/٣١ بالملايين جنية مصرى	٢٠١٤/٣/٣١ بالملايين جنية مصرى	٢٠١٣/٣/٣١ بالملايين جنية مصرى	٢٠١٣/٣/٣١ بالملايين جنية مصرى	٢٠١٣/٣/٣١ بالملايين جنية مصرى
٤٩٩ ٢٢٧	٤٩٩ ٢٢٧	٣٢ ٦٦٧	٣٢ ٦٦٧	٣٢ ٦٦٧
١٦٦ ٥٥٢	١٧٣ ٧٧٧	(٤)	(٤)	الإهلاك
(١ ٤٥١)	(١ ١١٤)			استهلاك العوائد المستحقة
٥٥٠	٥٥٠			استهلاك مصروفات إصدار السندات
(٢)	—	(١٢)		رد الإض محل في الأصول
٩٠	—	(١٢)		الإض محل في الأصول
٧١٠٠	—			مخصصات
—	(١ ٧٦٦)			أرباح رأسية
٢٣٥ ٦٩٦	١٨٤ ١٦٧			فروقات ومصروفات تمويلية
(٣٣٨)	(٤٣٨)			استهلاك الفروق الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للأوراق طويل الأجل
٣ ٧٦٦	٤ ١٣٣			فروق ناتجة عن التغير في التزامات نظام المعاش التكميلي
(١١٠ ٤٨٣)	٣٢ ٥٣٧			فروق تقييم عاملات أجنبية
٨٠٠ ٧٠٧	٤٢٤ ٦١٣			النقدية في بنود رأس المال العامل
٤٠٢ ١٢٤	(٤٣٣ ١٨٨)			- المخزون
(١٧٧ ٣٧٤)	(٢٨٩ ٠١٩)			- العملاء والمثيون والأرصدة المدينة الأخرى
٦٧ ٢٧٩	٢٠ ٢٢٥			- الموردين والدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى
—	١ ١٨٧			- التزامات نظام المعاش التكميلي
(١٠ ٨٥٤)	—			- المستخدم من المخصصات
١ ٠٨١ ٨٨٢	(٢٧٦ ١٨٢)			النقدية (المستخدمة في) المتولدة من أنشطة التشغيل
(٢٠٥ ٦٠١)	(١٩٧ ١٧٩)			فروقات مدفوعة
٨٧٦ ٢٨١	(٤٧٣ ٣٦١)			صافي النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل
(١١٥ ٨٦٠)	(٣٠٣ ١٦٣)			النقدية من أنشطة الاستثمار
(٥٥ ٤٥٩)	(٢٠ ٨٤٠)			مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
٥٧ ٠٠٠	٢٥ ٦٠٠			مدفوعات نقدية لشراء إستشارات مالية (أذون خزانة)
١	١ ٧٩٠			متحصلات من إسترداد إستشارات مالية (أذون خزانة)
(٢١ ٩٤١)	(٤ ١٥١)			مدفوعات من بيع أصول ثابتة
١٩ ٣٥٠	٤ ٢٣٣			مدفوعات لإقران غير
(١١٦ ٩٤٤)	(٢٩٦ ٥٣٦)			مقروضات من إقران الغير
(١١٢ ٤٤٠)	٤٤٣ ٤٣٦			صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
—	(٩ ٥٢١)			
٢٣٥ ٤٤٢	٤٤٢ ٨٦٤			
(٢٣٩ ٥٧٤)	(٤٨٧ ٩٤٣)			
٨٢ ١٣٥	١٤٧ ٥١٦			
—	(١ ٩٥٣)			
(٣٤ ٨٤٢)	٥٣٤ ٣٩٩			
٧٢٤ ٥٣٥	(٢٣٥ ٤٩٨)			صافي التغير في النقدية وما في حكمها
(١ ٠٦١ ٩١١)	(١ ٢٢٢ ٥٢٤)	(١٣)		النقدية وما في حكمها أول الفترة
٤ ٢٥٤	٢٢٤			فروق ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية
(٣٣٣ ١٢٢)	(١ ٤٤٧ ٧٩٨)	(١٣)		النقدية وما في حكمها آخر الفترة

تقدير الفحص المحدد "مد فق"

غير الإنشاءات من رقم (١) إلى رقم (٣٧) جنعاً لا يجوزها من هذه الفئات المذكورة.

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة الدورية
عن فترة ثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤

-١- نبذة عن الشركة

تأسست شركة العز لصناعة حديد التسليح "شركة مساهمة مصرية" وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتم قيد الشركة في السجل التجاري تحت رقم ٤٧٢ محافظة المنوفية بتاريخ ٢ أبريل ١٩٩٤، وتم نشر العقد الإبداعي والنظام الأساسي للشركة بصحيفة الشركات بالعدد رقم ٢٣١ في أبريل سنة ١٩٩٤ ومقرها مدينة السادس.

وافقت الجمعية العامة غير العادية بجولتها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٣ على تعديل اسم الشركة إلى شركة حديد عز، وقد تم التأشير بهذا التعديل بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١.

يقع مقر الشركة في ٣٥ شارع لبنان المهندسين - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

رئيس مجلس إدارة الشركة هو الأستاذ / بول فيليب شكيابان.

الشركات التابعة

شركة مصانع العز للدرفلة (مصانع العز للصلب سابقاً) (شركة مساهمة مصرية): تأسست في عام ١٩٨٦ وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمستبدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧.

شركة العز للصلب - الجزائر (شركة ذات أسهم):

تأسست في عام ٢٠٠٨ وخاضعة لأحكام القانون الجزائري. وقد تم شطب الشركة من السجل التجاري بالجزائر بتاريخ ٢٠١٣/٩/٣ وتم إعادة تبويب الاستثمار في شركة عز للصلب - الجزائر ضمن بند المدينون والأرصدة المدينة الأخرى منذ ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.

شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية (شركة مساهمة مصرية): تأسست في عام ١٩٨٢ كشركة إستثمارية مشتركة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمستبدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧.

وشركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية لديها الشركات التابعة التالية:

شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة العز للصناعات الثقيلة سابقاً) (شركة مساهمة مصرية): تأسست في عام ١٩٩٨ وفقاً للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار.

"تقرير الفحص المحدود" مرفق

شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل" (شركة مساهمة مصرية): تأسست الشركة طبقاً لموافقة اللجنة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (مصلحة الشركات) وطبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

شركة مصر لصناعة لوازم المواصلات والمسبوكات (شركة مساهمة مصرية): تأسست الشركة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في ٢٩ أغسطس ١٩٩٢.

غرض الشركة وشركاتها التابعة

يتمثل غرض الشركة وشركاتها التابعة في صناعة وتجارة وتوزيع الحديد والصلب بكافة أنواعه وما يرتبط به من منتجات وخدمات.

وفيما يلي بيان بنسبة الإستثمارات في الشركات التابعة لشركة حديد عز التي تم إدارجها بالقوائم المالية المجمعة:

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٣/٣١</u>	
<u>نسبة المساهمة</u>	<u>نسبة المساهمة</u>	
%	%	
٩٨,٩١	٩٨,٩١	مصانع العز للدرفلة
٩٨	٩٨	العز للصلب - الجزائر
٥٤,٥٩	٥٤,٥٩	العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
٦٣,٨٤ (مباشر وغير مباشر)	٦٣,٨٤ (مباشر وغير مباشر)	العز لصناعة الصلب المسطح

كما يوضح البيان التالي نسبة الإستثمارات في الشركات التابعة لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية التي تم إدارجها بالقوائم المالية المجمعة:

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٣/٣١</u>	
<u>نسبة المساهمة</u>	<u>نسبة المساهمة</u>	
%	%	
٥٥	٥٥	العز لصناعة الصلب المسطح
٩٠	٩٠	حديد للصناعة والتجارة والمقاولات
٨٧ (غير مباشر)	٨٧ (غير مباشر)	مصر لصناعة لوازم المواصلات والمسبوكات

٢- أساس إعداد القوائم المالية المجمعية الدورية

١- الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

يتم إعداد القوائم المالية المجمعية الدورية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

٢- أساس القياس

أعدت القوائم المالية المجمعية الدورية على أساس التكلفة التاريخية، فيما عدا الأصول والالتزامات التالية التي تم إثباتها بالقيمة العادلة والتي تتمثل فيما يلي:

- المشتقات المالية.
- الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

٣- ٢ عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية المجمعية بالألف جنيه مصرى.

٤- ٢ استخدام التقديرات والحكم الشخصي

يتطلب إعداد القوائم المالية المجمعية الدورية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإداره بعمل تقديرات وإفتراضات قد تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات ، وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

وتعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متعددة تراها إدارة الشركة معقولة في ظل الظروف والأحداث الجارية ، حيث يتم بناء عليها تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بأي فروق في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تغيير تلك التقديرات، وإذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التي تم فيها التغيير والفترات المستقبلية ، عندئذ تدرج هذه الفروق في الفترة التي تم فيها التغيير والفترات المستقبلية.

وفيما يلي أهم البنود المستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي:

- الإضمحلال في قيمة الأصول.
- إثبات الأصول الضريبية المؤجلة.
- الالتزامات المحتملة والمخصصات.

٥-٢ أسس التجميع

- تتضمن القوائم المالية المجمعة الدورية أصول وإلتزامات ونتائج أعمال شركة حديد عز (الشركة القابضة) وكافة الشركات التابعة التي تسيطر عليها الشركة القابضة وتحقق هذه السيطرة بالقدرة على التحكم في السياسات المالية والتسييرية للشركة التابعة وذلك بهدف الحصول على منافع من أنشطتها. كما يُؤخذ في الاعتبار حقوق التصويت المستقبلية في القدرة على السيطرة والتحكم ولا يتم تجميع شركة تابعة في القوائم المالية المجمعة الدورية عندما تفقد الشركة القابضة سيطرتها في التحكم في السياسات المالية أو التشغيلية للشركة المستثمر فيها.
- تم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتباينة والأرباح غير المحققة بين الشركات.
- حقوق الأقلية في صافي حقوق الملكية وفي نتائج أعمال الشركات التابعة تم إدراجها بالقوائم المالية المجمعة الدورية تحت بند مستقل "حقوق الأقلية" بالقوائم المالية المجمعة الدورية، وتم حسابها بما يساوي حصتهم في القيمة الدفترية لأصول الشركات التابعة في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية، كما يتم إدراج نصيب الأقلية في أرباح وخسائر الشركات التابعة في بند مستقل بقائمة الدخل.
- تم إستبعاد أرصدة شركة العز للصلب - الجزائر من الميزانية المجمعة منذ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣ وإدراجها ضمن قائمة الدخل المجمعة حتى ٣١ مارس ٢٠١٣ فقط وذلك نتيجة قرار الجمعية العامة الغير عادية لشركة العز للصلب - الجزائر بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠١٣ بتصفية الشركة وشطبها من السجل التجاري بالجزائر بتاريخ ٣ سبتمبر ٢٠١٣.

**الفرق الناتج عن الاستحواذ على نسبة إضافية من رأس مال شركات تابعة
بالألف جنيه**

<p>يمثل الفرق بين تكلفة إقتناء نسبة إضافية من رأس مال شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية في فبراير ٢٠٠٦ (تمثل ٢٩,٣٩ % من رأس مالها) وصافي القيمة الدفترية لهذه الأسهم حيث أن هذا الفرق متولد داخلياً نتيجة معاملات تمت تحت السيطرة المشتركة لشركات المجموعة.</p> <p>يمثل الفرق بين تكلفة إقتناء نسبة ٥٥ % من رأس مال شركة العز للصلب المسطح - شركة تابعة - في يوليو ٢٠٠٩ من خلال شركة العز الدخيلة للصلب الإسكندرية وصافي القيمة الدفترية لهذه الأسهم حيث أن هذا الفرق متولد داخلياً نتيجة معاملات تمت تحت السيطرة المشتركة لشركات المجموعة.</p>	٣٤٧٢٤١١ ١٢٧١٦٢
----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	---------------------------------

<p>يمثل الفرق بين تكلفة إقتناء نسبة إضافية من رأس مال شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية - شركة تابعة - في إبريل ٢٠١٠ (تمثل ١,٣٥ % من رأس مالها) وصافي القيمة الدفترية لهذه الأسهم حيث أن هذه المعاملة تمت مع وجود سيطرة للشركة على الشركة التابعة وقد تم الشراء من مساهمين من خارج مجموعة شركات عز.</p>	٣٥٩٩٥٧٣
------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----------------

-٣ أهم السياسات المحاسبية المطبقة**١-٣ ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية**

تمسك حسابات الشركة بالجنيه المصري ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية بالدفاتر على أساس أسعار الصرف السائدة لل العملات الأجنبية وقت إثبات المعاملات، وفي تاريخ القوائم المالية يتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف المعلنة في ذلك التاريخ من البنوك التي تتعامل معها الشركة، وتدرج فروق العملة الناتجة عن المعاملات خلال الفترة وعن إعادة التقييم في تاريخ الميزانية بقائمة الدخل.

القواعد المالية لشركة العز لصناعة الصلب المسطحة

تمسك حسابات الشركة بالدولار الأمريكي، ولغرض إعداد القوائم المالية المجمعة يتم ترجمة الأصول والالتزامات إلى الجنيه المصري بسعر الإقبال في تاريخ القوائم المالية. ويتم ترجمة بنود قائمة الدخل باستخدام متوسط سعر الصرف للفترة. وتدرج فروق العملة الناتجة عن ترجمة القوائم المالية ضمن حقوق الملكية.

القواعد المالية لشركة العز للصلب - الجزائر

تمسك حسابات الشركة بالدينار الجزائري ، ولغرض إعداد القوائم المالية المجمعة يتم ترجمة الأصول والالتزامات إلى الجنيه المصري بسعر الإقبال في تاريخ القوائم المالية. ويتم ترجمة بنود قائمة الدخل باستخدام متوسط سعر الصرف للعام. وتدرج فروق العملة الناتجة عن ترجمة القوائم المالية ضمن حقوق الملكية.

٢-٣ الأصول الثابتة وإهلاكها

يتم إثبات الأصول الثابتة على أساس تكلفة الاقتناء.. مخصوصاً منها مجمع الإهلاك وأي اضمحلال في قيمتها ، ويتم إهلاك الأصول الثابتة - فيما عدا الدرافيل - بطريقة القسط الثابت وتحميه على قائمة الدخل وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع. هذا ونقوم إدارة الشركة بإعادة النظر في الأعمار الإنتاجية المتبقية للأصول الثابتة دوريًا لتحديد ما إذا كانت تتلاشى مع الأعمار المقدرة سابقاً وإذا وجد اختلاف جوهري يتم حساب إهلاك الأصول وفقاً للمدة المتبقية من العمر الإنتاجي المقدر.

فيما يلي بيان بالعمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من الأصول الثابتة:

عدد السنوات	بيان الأصل
٥٠-٢٥	مباني و إنشاءات
٨	مبانى أخرى
٨	أجهزة تكييف مركزي وتجهيزات مباني
٢٥-٥	آلات ومعدات
٥-٢	وسائل نقل وانتقال
١٠-٣	أثاث ومعدات مكاتب
٥-٤	عدد وأدوات
طبقاً للاستخدام الفعلى (مصانع العز للدرفلة ٦-٥ علي أساس ٣ ورديات)	
طبقاً لعقد الإيجار أو العمر الإفتراضي المقدر لها أيهما أقل	
تحسينات على مباني مؤجرة	
الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إستبعادات الأصول الثابتة يتم الإعتراف بها في قائمة الدخل.	

٣-٣ التكاليف اللاحقة على الاقتناء

يتم الاعتراف بتكلفة إحلال أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد الشركة لتلك التكلفة وإذا ما كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للشركة كنتيجة لإحلال هذا المكون شريطة إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصروف عند تكبدها.

٤-٤ المشروعات تحت التنفيذ

يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة. وتتضمن التكلفة كافة التكاليف المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتضى من أجله. ويتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للعرض التي اقتضت من أجله.

٤-٥ استثمارات مالية في شركات شقيقة

يتم إثبات الاستثمارات المالية في شركات شقيقة بتكلفة اقتنائها، ويتم إثبات الإبراد المتعلق بتلك الاستثمارات وفقاً لطريقة التكلفة وذلك في حدود ما يعلن عنه من توزيعات الأرباح للشركات المستثمرة فيها والمحققة بعد تاريخ الاقتناء، وفي حالة اضمحلال القيمة القابلة للاسترداد للاستثمار عن قيمته الدفترية، يتم تخفيض القيمة لهذا الاستثمار بقيمة الأضمحلال وتحميله على قائمة الدخل.

٦-٣ استثمارات متاحة للبيع

يتم الإثبات المبدئي للاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة وفي تاريخ القوائم المالية يتم إدراج التغير في القيمة العادلة سواء كان ربح أو خسارة ضمن حقوق الملكية مباشرة فيما عدا خسائر الأضمحلال في قيمة الاستثمار يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل وفي حالة استبعاد الاستثمار يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المجمعة والتي سبق الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية في قائمة الدخل. ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع طبقاً لسعر التداول في البورصة في سوق نشط في تاريخ الميزانية، أما الاستثمارات التي ليس لها سعر تداول في البورصة في سوق نشط فيتم إثباتها بالتكلفة.

٧-٣ استثمارات في أذون خزانة

يتم إثبات الاستثمارات في أذون الخزانة بتكلفة اقتنائها ويتم استهلاك الفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة الاستردادية خلال المدة من تاريخ الاقتناء وحتى تاريخ الاستحقاق بإستخدام سعر الفائدة الفعلي.

٨-٣ الشهرة

تتمثل الشهرة في الزيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة الشركة في القيمة العادلة لصافي أصول شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية - شركة تابعة في تاريخ الإقتناء هذا ويتم مراجعة رصيد الشهرة المتبقى في تاريخ الميزانية المجمعة وذلك لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر عن إضمحلال رصيد الشهرة وفي حالة وجود ذلك تقوم الشركة بتقدير القيمة التي يمكن إستردادها من الشهرة ويتم إثبات الإضمحلال في قيمة الشهرة عندما تزيد القيمة الدفترية للشهرة عن تلك التي تم تقديرها وإدراج قيمة ذلك الإضمحلال في قائمة الدخل المجمعة عن الفترة.

٩-٣ المخزون

يتم تقدير عناصر المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، وتنتمي صافي القيمة البيعية في سعر البيع المقدر خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع، ويتم تحديد التكلفة وفقاً للأسس التالية:

- الخامات: على أساس تكلفتها الفعلية حتى وصولها إلى المخازن وتحسب التكلفة بإستخدام طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً.
- قطع الغيار والماء والمهمات: على أساس تكلفتها الفعلية حتى وصولها إلى المخازن وتحسب التكلفة بإستخدام طريقة المتوسط المرجح.
- الإنتاج غير الناتم: على أساس التكلفة الصناعية الفعلية والتي تشتمل على تكلفة الخامات والأجور الصناعية المباشرة ومصروفات والأعباء الصناعية غير المباشرة طبقاً لآخر مرحلة إنتاجية وصل إليها الإنتاج.
- الإنتاج الناتم: على أساس التكلفة الصناعية طبقاً لقوائم التكاليف.

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

٣-١ العلاماء وأوراق القبض والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم الإثبات الأولى للعلاماء وأوراق القبض والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى بالقيمة العادلة ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة بإستخدام سعر الفائدة الفعلي ويخصم منها خسائر الإضمحلال المقدرة في قيمتها.

٣-٢ النقدية وما في حكمها

تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة النقدية بالخزينة والبنوك والودائع قصيرة الأجل والاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة التي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة و إمكانية تعرضها لمخاطر التغير في قيمتها ضئيل. ويكون تاريخ استحقاق الاستثمار قصير الأجل خلال ثلاثة أشهر أو أقل. ويتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة.

٣-٣ الموردين وأوراق الدفع والدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى

يتم الإثبات الأولى للموردين وأوراق الدفع والدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى بالقيمة العادلة ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة بإستخدام سعر الفائدة الفعلي.

٣-٤ الإضمحلال في قيمة الأصول**أ- الأصول المالية**

يتم اعتبار الأصل المالي مضمولاً إذا كان هناك دليل موضوعي يشير إلى أن هناك حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل.

يتم قياس خسارة الإضمحلال المتعلقة بأصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام سعر الفائدة الفعلي للأصل. يتم قياس خسائر الإضمحلال المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع باستخدام القيمة العادلة السائدة.

يتم إجراء اختبار الإضمحلال للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل بصفة مستقلة. وبالنسبة للأصول المالية الأخرى فإنه يتم إجراء اختبار الإضمحلال على مستوى كل مجموعة للأصول المالية المتبقية على مستوى المجموعات التي تشارك في خصائص خطر الائتمان.

يتم الاعتراف بكافة خسائر الإضمحلال في قائمة الدخل، هذا ويتم تحويل الخسائر المجمعة المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع المتبقية مسبقاً ضمن حقوق المساهمين إلى قائمة الدخل.

يتم إلغاء خسائر الإضمحلال إذا كان يمكن ربط هذا الإلغاء بطريقة موضوعية لحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الإضمحلال. الأصول المالية التي تقاس بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التي تعتبر أداة مديونية يتم الاعتراف بالإلغاء في قائمة الدخل. يتم الاعتراف بإلغاء خسائر الإضمحلال للأصول المالية المتاحة للبيع والتي تعتبر أداة حقوق ملكية مباشرة بحقوق الملكية.

ث- تحرير الفحص المحدود "مرفق"

بـ- الأصول غير المالية

تم مراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة بخلاف الأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل قوائم مالية لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للأضمحلال.

يتم الاعتراف بخسارة الأضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحده المولدة للنقد تزيد عن قيمته الإستردادية. تمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلة وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. يتم الاعتراف بخسائر الأضمحلال في قائمة الدخل.

تمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة، ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر.

تم مراجعة خسائر الأضمحلال المعترف بها في الفترات السابقة للأصول الأخرى في تاريخ القوائم المالية. وفي حالة وجود مؤشرات لانخفاض الخسارة أو عدم وجودها. يتم عكس أثر خسائر الأضمحلال وذلك في الحدود التي لا تتجاوز فيها القيمة الدفترية للأصل قيمته التي كان سيتم تحديدها (بعد خصم الإهلاك) لو لم يتم الاعتراف بخسارة الأضمحلال.

١٤-٣ الافتراض بفائدة

- يتم الاعتراف بالفرض ذات الفائدة مبدئياً بالقيمة العادلة مخصوصاً منها تكلفة المعاملة. وبعد الاعتراف المبدئي يتم إدراج الفرض ذات الفائدة بالتكلفة المستهلكة مع إدراج أي فروق بين التكلفة والقيمة الإستردادية في قائمة الدخل على أساس سعر الفائدة الفعلي.

١٥-٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يتطلب تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمعنى الالتزام. إذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بسعر خصم قبل الضريبة يعكس التقدير الحالي للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً.

هذا ويتم مراجعة رصيد المخصصات في تاريخ الميزانية وتعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حالياً لها.

١٦-٣ رأس المال

إعادة شراء أسهم رأس المال

عند إعادة شراء أسهم رأس المال المصدر فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة وال المتعلقة بإعادة الشراء كتحفيض لحقوق الملكية وتبوب كأسهم خزينة مخصوصة من إجمالي حقوق الملكية.

١٧-٣ الإيرادات

أ- إيرادات المبيعات

يتم الاعتراف بإيراد المبيعات عند إنتقال المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية البضائع إلى المشتري وذلك عند تسليم البضائع. ولا يتم الاعتراف بأي إيراد في حالة عدم التأكيد من استرداد مقابل هذا الإيراد أو عدم القدرة على تحديد التكاليف المرتبطة به أو مردودات المبيعات المتوقعة أو استمرار ارتباط الإدارة بالبضاعة.

ب- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح بقائمة الدخل في التاريخ الذي ينشأ فيه حق للشركة في استلام توزيعات أرباح الشركات المستثمر فيها والمحفقة بعد تاريخ الاقتساع.

ج- الفوائد الدائنة

يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة بقائمة الدخل طبقاً لمبدأ الاستحقاق باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

١٨-٣ نصيب السهم في الأرباح

تعرض الشركة النصيب الأساسي للسهم لأسهمها العادية ويتم حساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة صافي أرباح أو خسائر الفترة الخاصة بحملة الأسهم العادية على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

١٩-٣ ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على أرباح أو خسائر الفترة كل من ضريبة الفترة والضريبة المؤجلة، ويتم إثباتها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية والتي يتم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

هذا ويتم إثبات ضريبة الدخل على صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية.

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والنائمة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأساس المحاسبي وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي.

هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات، باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية.

يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشأة عندما يكون هناك إحتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.

٤ - أصول ثابتة (بالصادر)

- إحدى الشركات المختصة في تقديم العز المدحى يتيح لمن يطلب منشروع المصلى الجديد في العين الجديدة إلساها حتى تاريهه والبالغ قيمتها ٢٩٦٣٦ الف جنية مصرى مختلطة.
- مالك شركة الغرفة الداخلية للصلب - الاستاذية في سبيل تمام إجراءات توقيف تسجيل بعض الأراضي المشترأة من الجهات.

-٥- مشاريعات تحت التنفيذ

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٣/٣١</u>	<u>بيان</u>	
<u>بألف جنيه</u>	<u>بألف جنيه</u>	<u>رقم</u>	
١٠٢٦٩	٤٤٦٥٠		توسيعات إنشائية
٢٢٠٤٢٥٤	٢٢٩٤٢٣٨		آلات تحت التركيب
٤١٤٣٤٩	٤٦٥٨١٢		تكلفة الإقراض المرسلة
٢٥٩٤٤١	٢٦٣٤٧٣ (١-٣٥)		رخصة مؤقتة لشركة مصانع العز للدرفلة
٤٧١	٤٧١		دفعات مقدمة لشراء أراضي
٣٩٣٠	٣٩٣٠		تصميم وإنشاء مبنى إدارى
٢٨٤٠٩٥	٤٦٩٢٨٢		دفعات مقدمة لشراء آلات
٣٠٦	٣٠٦		دفعات مقدمة تحت حساب مبانى
٤٠٨	٨٢٥		دفعات مقدمة لشراء أثاث
<u>٣١٧٧٥٢٣</u>	<u>٣٥٤٢٩٨٧</u>		

-٦- استثمارات مالية

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٣/٣١</u>	<u>نسبة</u>	<u>تكلفة الاستثمارات</u>	<u>المضافة</u>
<u>بألف جنيه</u>	<u>بألف جنيه</u>	<u>%</u>		
٩٠	٩٠	٤٠	الشركة المصرية الألمانية لتسويق مسطحات الصلب (فرانكو) (ش.ذ.م.م.) (تحت التصفية)	
٢٥	٢٥	٥٠	شركة العز - الدخلية للحديد والصلب - مصر (EZDK) (ش.ذ.م.م)	
<u>١١٥</u>	<u>١١٥</u>			

٢-٦ استثمارات مالية متاحة للبيع

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٣/٣١</u>	<u>بيان</u>	<u>رقم</u>	<u>تكلفة الاستثمارات</u>
<u>بألف جنيه</u>	<u>بألف جنيه</u>			
٨٠	٨٠			الشركة المصرية لخدمات الحراسة والنظافة
١٧٧٢٦	١٧٧٢٦			الشركة العربية للصلب المخصوص (ش.م.م)
١٠٩٨٠٠	١٠٩٨٠٠			شركة مجموعة العز القابضة للصناعة والاستثمار *
<u>١٢٧٦٠٦</u>	<u>١٢٧٦٠٦</u>			
<u>١٧٧٤٦</u>	<u>١٧٧٢٦</u>	(١٢)		<u>قيمة الإضمحلال في الشركة العربية للصلب المخصوص</u>
<u>١٠٩٨٨٠</u>	<u>١٠٩٨٨٠</u>			

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

* تتمثل في مساهمة شركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - في شركة مجموعة العز القابضة للصناعة والاستثمار "مجموعة عز الصناعية" بعدد ٦١٠٠٠٠٠ سهم بنسبة مساهمة ٣,٨١٣ % وجارى اتخاذ الإجراءات القانونية لنقل الأسمى باسم الشركة التابعة .

٧- إقراض طويل الأجل

١-٧ يمثل بند إقراض طويل الأجل فيما يلى:

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/٣/٣١	إضاح	٢٠١٤/٣/٣١	رقم	بألف جنيه
٨٦٥٦	٨٤٦٤	سلف العاملين - تسدد على أقساط شهرية لمدة سنتين (بدون فوائد)			
١٧٦٦٩	١٧٣٨٨	قرض إسكان للعاملين - يسدد على أقساط شهرية لمدة عشر سنوات (بدون ٤-٧ فوائد)	(٤-٧)		
١٩١٥	٢٤٨٢	سلف العاملين - رحلة العمرة تسدد على أقساط شهرية لمدة سنتين (بدون ٤-٧ فوائد)	(٤-٧)		
١٣٠٣	١٢٠٢	سلف العاملين - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس تسدد على أقساط لمدة ٦ سنوات (بدون فوائد)	(٥-٧)		
١٦١٧	١٥٤١	قرض إسكان للعاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) يسدد على أقساط لمدة ٦-٧ سنوات	(٦-٧)		
		تصل إلى ٧ سنوات (بدون فوائد)			
٣١١٦٠	٣١٠٧٧				

٢-٧ القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين

القيمة الدفترية لأقساط قرض إسكان العاملين:-

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/٣/٣١	إضاح	٢٠١٤/٣/٣١	رقم	بألف جنيه
٣٣٤٤١	٣٣٢٠٥				
٤٠٤٩	٤١٤٥	إجمالي قرض إسكان العاملين	(١١)		
٢٩٣٩٢	٢٩٠٦٠	بخصم:			
١١٧٢٣	١١٦٧٢	إقراض قصير الأجل (ضمن بند مدینون وأرصدة مدينة أخرى)			
١٧٦٦٩	١٧٣٨٨	القيمة الاسمية لإقراض إسكان العاملين طويل الأجل			
		الفروق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة لقروض إسكان العاملين طويلة الأجل			
		القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين طويل الأجل			

٣-٦ يتمثل قرض اسكان العاملين بشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية - قيمة القرض الحسن المخصص لمعاونة شباب العاملين في الشركة في الحصول على سكن خاص وبالبالغ قيمته الاجمالية ٣٧ مليون جنيه مصرى وفقاً لقرار مجلس إدارة الشركة خلال عامي ٢٠١٣/٢٠١٢ وقد اافق مجلس الإدارة بجلسته في ١٣ مارس ٢٠١٣ على زيادة هذا القرض الحسن لإسكان العاملين بقيمة ٧ مليون جنيه مصرى ليصبح ٣٧ مليون جنيه مصرى وهذا القرض تم منحة وفقاً لضوابط محددة لتحقيق الهدف وضمان حقوق الشركة في استرداد القرض على مدار ١٠ سنوات باعتباره كقرض دوار يمنح المستفيد من هذا المشروع ٣٠ % من قيمة الوحدة السكنية بما يعادل ٣٠ ألف جنيه مصرى يتم تقسيطها على مدار ١٠ سنوات دون أي أعباء أو فوائد على العاملين وفقاً للضوابط الموضوعة من إدارة الموارد البشرية وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا القرض حتى ٣١ مارس ٢٠١٤ عدد ٣٨٢١ مستفيد وبقيمة اجمالية للقرض بلغت ٣٣,٢ مليون جنيه مصرى وقد بلغت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٤,١ مليون جنيه مصرى ظهرت ضمن بند مديون وأرصدة مدينة أخرى - اقراض قصير الاجل، وقد تم ادراج رصيد هذا القرض (الممثل للجزء طويل الاجل) بالقيمة الحالية له بعد خصم الفروق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة في تاريخ اعداد القوائم المالية المجمعة بناءً على معدل خصم محدد بواسطة الشركة بلغ ١٣ % سنوياً خلال فترة هذا القرض الحسن والمحملة على قائمة الدخل المجمعة.

٤-٧ تتمثل سلف العاملين - رحلة العمرة بشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية - قيمة السلف التي تمنحها الشركة للعاملين وأفراد اسرهم وذلك كل ٣ سنوات بقيمة ٩ ألف جنيه مصرى للعامل واحد بمبلغ مصرى للعامل مع فرد من الأسرة او اكثر وذلك بخلاف قيمة الدعم الذى تقدمه الشركة للعامل الواحد بمبلغ ٦٠٠ جنيه مصرى والعامل مع فرد من الاسرة بمبلغ ٩٠٠ جنيه مصرى او ١٢٠٠ جنيه مصرى في حالة فرددين من الاسرة وفقاً لقرار مدير قطاع الموارد البشرية في ١٩ ديسمبر ٢٠١٢ على ان يتم سداد هذه السلف على فترة ٢٤ شهر وقد ظهرت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٢٨٦٨ ألف جنيه مصرى ضمن بند مديون وأرصدة مدينة أخرى - اقراض قصير الاجل (ايضاح رقم ١١).

٥-٧ تتمثل سلف العاملين - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس في قيمة السلف التي تمنحها شركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية - للعاملين مرة واحدة طوال الحياة الوظيفية بمبلغ ٣٠ ألف جنيه مصرى حيث تدعم الشركة العامل بمبلغ ٤ ألف جنيه مصرى ويقتطع المبلغ المتبقى على فترة ٦ سنوات وفقاً لقرار مدير قطاع الموارد البشرية للشركة في ٢٨ مارس ٢٠١٣ وقد ظهرت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام بمبلغ ٢٦٤ ألف جنيه مصرى ضمن بند مديون وأرصدة مدينة أخرى - اقراض قصير الاجل (ايضاح رقم ١١).

٦- القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨)

القيمة الدفترية لأقساط قرض إسكان العاملين:-

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٣/٣١</u>	<u>إضاح</u>	<u>٢٠١٤/٣/٣١</u>	<u>إجمالي قرض إسكان العاملين</u>
<u>بألف جنيه</u>	<u>بألف جنيه</u>	<u>رقم</u>	<u>بألف جنيه</u>	<u>بخصم:</u>
٢٧٠٨	٢٦١٢			
				<u>إفراض قصير الأجل (ضمن بند مدينون وارصدة مدينة أخرى)</u>
<u>٥٠٧</u>	<u>٥١٣</u>	<u>(١١)</u>		
<u>٢٢٠١</u>	<u>٢٠٩٩</u>			<u>القيمة الاسمية لافراض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) طويل الأجل</u>
<u>٥٨٤</u>	<u>٥٥٨</u>			<u>الفروق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة لقروض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) طويل الأجل</u>
<u>١٦١٧</u>	<u>١٥٤١</u>			<u>القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) طويل الأجل</u>

يتمثل قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) بشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية - في قيمة القرض الحسن المخصص لدعم العاملين والمتضررين بالعمرات من عمارة (٦) إلى عمارة (١٥) بمشروع بوابة (٨) والخاصة بشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية - وفقاً لقرار مدير قطاع الموارد البشرية بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠١٣.

تم منح القرض بوافق ثلاثة آلاف جنيه مصرى عن السنة و بحد أقصى ٢٠ ألف جنيه مصرى وفقاً لعدد السنوات المتبقية للمستفيد حتى سن الاحالة للمعاش يتم تقسيطها دون أي أعباء او فوائد على العاملين وفقاً للضوابط الموضوعة من ادارة الموارد البشرية وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا القرض حتى ٣١ مارس ٢٠١٤ عدد ١٧١ مستفيد بقيمة اجمالية للفرض بلغت ٢,٧ مليون جنيه مصرى يتم تقسيطها على اقساط لمدة تصل الى ٧ سنوات وقد بلغت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٥٠٧ ألف جنيه مصرى ظهرت ضمن بند مدينون وارصدة مدينة أخرى - افراض قصير الأجل (إضاح رقم ١١). وقد تم ادراج رصيد هذا القرض (الممثل للجزء طويل الأجل) بالقيمة الحالية له بعد خصم الفروق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة في تاريخ اعداد القائم المالية المجمعة بناءاً على معدل خصم محدد بواسطة الشركة بلغ ١٣٪ سنوياً خلال فترة هذا القرض الحسن وتم تحديدها على قائمة الدخل المجمعة.

-٨- أقساط ضرائب مبيعات

تتمثل أقساط ضرائب مبيعات البالغة ٨٤٥ ١٨١ ألف جنيه مصرى في ٣١ مارس ٢٠١٤ في رصيد أقساط ضرائب المبيعات المتعلقة بالسلع الرأسمالية المستوردة مقابل ٣٣٣ ١٧٢ ألف جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ بشركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة.

-٩- مخزون

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٣/٣١</u>	
<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	
١٥٩٥٦	١٣٦٨٠٦٣	خامات ومستلزمات إنتاج
١٨٣٨٧٧	٣١٨٢٥٩	إنتاج غير تام
٤٦٤٦٠٥	٦٤١٥٠٨	إنتاج تام
١٣٢٤٧٢٢	١٣٠٣٢٤٤	قطع غيار ومهامات
٦٨٣٥٦	٢٥٣٨٥	بضاعة بالطريق
٢٤١٥٠	-	إعتمادات مستددة
<u>٣٢٢٥٢٦٦</u>	<u>٣٦٥٦٤٣٩</u>	

- تم تخفيض قيمة المخزون من قطع الغيار والمهامات بقيمة الإنفاق المتعلقة به بمبلغ ٣٨٠٣ ألف جنيه مصرى والنائمة عن الأصناف بطيئة الحركة مقابل ٣٩٦٩ ألف جنيه مصرى في ٢٠١٣/١٢/٣١.

-١٠- عملاء وأوراق قرض

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٣/٣١</u>	<u>إيضاح</u>	
<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	<u>رقم</u>	
١٧٨٨٧٦	١١٢٦٠٢		عملاء
١٧٨٩٣	٣٠٧٨١		أوراق قرض
<u>١٩٦٧٦٩</u>	<u>١٤٣٣٨٣</u>		
			<u>يخصم</u>
<u>٢٩٦٥٧</u>	<u>٢٩٦٥٧</u>	(١٢)	الإضمحلال في قيمة العملاء
<u>١٦٧١١٢</u>	<u>١١٣٧٢٦</u>		

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

- ١١ - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٣/٣١</u>	<u>لindsay</u>	
<u>بالمليون جنيه</u>	<u>بالمليون جنيه</u>	<u>رقم</u>	
٢٤٦٤٢٥	٢٩٣١٢٩		تأمينات لدى الغير
٥٥٨١٣١	٦١٨٧٩٤		*مصلحة الضرائب
١٢٧٤٧٧	١٢٧٤٧٧		*مصلحة الضرائب - مقابل الإنفاق**
-	٦٩٢١		مصلحة الضرائب - ضرائب مبيعات
٣٢٤١	٥٨٢٥		مصلحة الجمارك
١٣٢٥	٢		إيرادات مستحقة
٣٥٣٩٣	٢٤٠٢٣		مصاريف مدفوعة مقدماً
٤٢٤٨٩	٤٣٩٧٨		هيئة ميناء الإسكندرية
٤٠٤٩	٤١٤٥ (٢-٧)		إقراض قصير الأجل - قرض إسكان العاملين
٩٨٢٣	١١٧٥٦		إقراض قصير الأجل - سلف عاملين
٢٨٧٠	٢٨٦٨ (٤-٧)		إقراض قصير الأجل - رحلة العمرة
٢٦٤	٢٦٤ (٥-٧)		إقراض قصير الأجل - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس
٥٠٧	٥١٣ (٦-٧)		إقراض قصير الأجل - قرض إسكان العاملين
			المتضاربين بمشروع بوابة (٨)
١٣٥	١٣٥		تأمينات خطابات ضمان
٤٢٥٣٢	٤٢٣١١ (١-٢١)		مستحق من أطراف ذوى علاقة
٦٣٠٣٤	٦٥٧٥٤		المسدود مقدماً للعاملين تحت حساب توزيعات الأرباح عن
٣٢٧٣٦	٤٢٩٥٨		عام ***٢٠١٢ أرصدة مدينة أخرى *
<u>١١٧٠٤٣١</u>	<u>١٢٩٠٨٥٣</u>		

يضاف:

أوراق قبض

بخصم:

الإضمحلال في قيمة المدينون والأرصدة المدينة الأخرى

* تتضمن أرصدة مصلحة الضرائب مبلغ ٢٤٤,٦ مليون جنيه مصرى قيمة دفعه من تحت حساب جدولة المطالبات الضريبية لشركة العز الخémie للصلب - الاسكندرية عن مشروعات الصلب المسطح وفقاً لما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (١-٣-٣٢) بالإضافة إلى مبلغ ٥٠ مليون جنيه مصرى دفعه مقدمة من تحت حساب فروق فحص ضريبة شركات الأموال لشركة العز الخémie للصلب - الاسكندرية - عن السنوات ٢٠٠٨/٢٠٠٥.

** تتضمن أرصدة مصلحة الضرائب - مقابل الانفاق في قيمة دفعات من تحت حساب قيمة ضريبة المبيعات الإضافية مقابل الانفاق لشركة العز الخémie للصلب - الاسكندرية بتصنيف الخدمات التعدينية وساحات التشغيل بميناء الدخيلة وبالنسبة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى - بإيضاح رقم (٢-٣٦).

*** فروق توزيعات أرباح العاملين لشركة العز الخémie للصلب - الاسكندرية ناتجة عن تسوية فروق العلاوات الاجتماعية عن سنوات سابقة (الأعوام من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٠) طبقاً لتوصية مديرية القوى العاملة في ٢٨ أكتوبر ٢٠١٣. (تم اعتمادها بالجمعية العامة العادي للشركة القابضة والمعقدة في ٣ مايو ٢٠١٤ طبقاً لقواعد المالية المستقلة للشركة القابضة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣).

**** يتضمن بند أرصدة مدينة أخرى قيمة الإستشار في شركة عز للصلب - الجزائر بمبلغ ٨٢٩٣ ألف جنيه مصرى كما يتضمن الإضمحلال في قيمة المديون والأرصدة المدينة الأخرى إضمحلال في قيمة الإستشار بمبلغ ٦٧٢٢ ألف جنيه مصرى وذلك طبقاً لقرار الجمعية العامة الغير عادية لشركة حديد عز الجزائر بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠١٣ بتصفيتها الشركة وقد تم شطب الشركة من السجل التجاري بالجزائر بتاريخ ٢٠١٣/٩/٣.

- ١٢ - الإضمحلال في قيمة الأصول

الرصيد في ٢٠١٤/٣/٣١	رد الإضمحلال بالألف جنيه	الرصيد في ٢٠١٤/١/١ بالألف جنيه	إيضاح رقم (١٠)	الإضمحلال في العماء الإضمحلال في المديون والأرصدة المدينة لأخرى الإضمحلال في الموردين - دفعات مقدمة الإضمحلال في الإستثمارات المالية المتاحة للبيع الإنخفاض في المخزون*
٢٩٦٥٧	-	٢٩٦٥٧	(١٠)	
٦٩٨٧٣	-	٦٩٨٧٣	(١١)، (١-٢١)	
٥٥٣٨	-	٥٥٣٨		
١٧٧٢٦	-	١٧٧٢٦	(٢-٦)	
٣٨٠٢	١٦٦	٣٩٦٩	(٩)	
١٢٦٥٩٧	١٦٦	١٢٦٧٦٣		

* تم إثبات رد الإنخفاض في قيمة المخزون خلال الفترة ضمن بند تكاليف المبيعات بقائمة الدخل عن الفترة.

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

١٣ - النقدية وما في حكمها

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٣/٣١</u>	
<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	
١٨١ ٦٦	٥١٥	بنوك - ودائع لأجل
١٩٣٥ ٦٩٥	١٨٨٥ ٠٨٣	بنوك - حسابات جارية
٣٤ ٩١٢	١٥ ٠٧٧	شيكات تحت التحصيل
١ ٠٦٨	١٨ ١٩٨	نقدية بالصندوق
٨٩٥	٩١٤	وثائق صناديق الاستثمار *
<u>٢ ١٥٣ ٧٣٦</u>	<u>١ ٩١٩ ٧٨٧</u>	
<u>بخصم:</u>		
٣٤ ٩١٢	١٥ ٠٧٧	شيكات تحت التحصيل
٢ ٨٥١ ٦٨٠	٣ ٣١٥ ٧٠٣	بنوك - سحب على المكتشوف
٥٢٩ ٦٦٨	٨٦ ٨٠٥	ودائع لأجل وحسابات جارية مجمدة مقابلة خدمة الدين في حدود الائتمان المنوح من البنك - شركة العز الدخيلة للصلب - الأسكندرية
<u>(١ ٢٦٢ ٥٢٤)</u>	<u>(١ ٤٩٧ ٧٩٨)</u>	النقدية وما في حكمها بقائمة التدفقات النقدية

* يمثل وثائق صناديق الاستثمار في عدد ٨٥٣، وثيقة استثمار ذات عائد يومي تراكمي.

١٤ - بنوك - سحب على المكتشوف

يتمثل رصيد هذا البند المدرج ضمن الالتزامات المتداولة والبالغ قيمته ٣١٥ ٧٠٣ ألف جنيه مصرى في ٣١ مارس ٢٠١٤ في قيمة أرصدة بنوك - سحب على المكتشوف (مقابل مبلغ ٢ ٨٥١ ٦٨٠ ألف جنيه مصرى أرصدة بنوك - سحب على المكتشوف في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣) بالجنيه المصرى والدولار الأمريكى.

١-١ شركة العز الخيلة للصلب - الإسكندرية

- يتضمن رصيد القروض المحلية بالجنيه المصري مبلغ ٨٩٨ مليون جنيه مصرى والذي يتمثل في الرصيد المتبقى من عقد تمويل مشترك متوسط الأجل الذي تم إبرامه بواسطة الشركة مع مجموعة من البنوك في مارس ٢٠٠٩ ويكون البنك العربي الأفريقي الدولى الوكيل والمرتب الرئيسى لهذا القرض (بنوك لها صفة المرتب الرئيسى وبنوك لها صفة بنوك مشاركة) وذلك بعد خصم عدد ٩ أقساط تتمثل المسدد من الأقساط حتى ٣١ مارس ٢٠١٤ ويتم سداد هذا القرض على ١٤ قسط نصف سنوى يستحق القسط الأول بعد ٦ شهور من نهاية فترة السحب بمعدل عائد سنوى يحتسب وفقاً (سعر الكوريدور - سعر الإقراض المعلن البنك المركزى المصرى مضاف إلى الهاشم لما هو وارد بعد عقد القرض يبلغ ٥٠,٥٪) على أن تلتزم الشركة بفتح حساب احتياطى لخدمة الدين (قبل تاريخ السحب الأول) بمبلغ يساوى قيمة القسط الأول والعوائد المستحقة على مبلغ الارتباط لمدة ١ شهر وسيتم سداد القرض بالكامل في أغسطس ٢٠١٦ - ليصبح رقم (١٥) وتم إدراج مبلغ ٣٥٩ مليون جنيه مصرى ضمن أقساط الالتزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام.

- قامت شركة العز الخيلة للصلب - الإسكندرية بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل في أبريل ٢٠١٠ من البنك العربي الأفريقي الدولى قيمته ٤٠,٣ مليون دولار أمريكي بما لا يتجاوز المعادل لمبلغ ٢٢٥ مليون جنيه مصرى بغرض تمويل رأس المال العامل للشركة والمدفوعات المالية للشركة ويتم سداد القرض دفعاً واحدة في تاريخ الاستحقاق (أبريل ٢٠١٦) وذلك بمعدل عائد ٥,٥٪ فوق سعر الكوريدور - إقراض المعلن من البنك المركزى المصرى على المبالغ المنسوبة بالجنيه وبمعدل عائد ٣,٥٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على المبالغ المنسوبة بالدولار.

بتاريخ الأول من يوليو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد التمويل متوسط الأجل لتعديل سعر الفائدة المدين للدولار الأمريكى من ٣٪ إلى ٣,٦٥٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على المبالغ المنسوبة بالدولار الأمريكى و ١,٥٪ فوق سعر الكوريدور - إقراض المعلن من البنك المركزى المصرى.

بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٣ تم تحرير ملحق آخر لعقد التمويل متوسط الأجل لتعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصرى ليصبح ١,٥٪ فوق سعر الكوريدور - إقراض المعلن من البنك المركزى المصرى و ٣,٥٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على الرصيد المستخدم بالعملة الأجنبية. وبلغ الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٤ مبلغ ٢٨٦ مليون جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٤١ مليون دولار أمريكي.

- قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الأجل من بنك عودة قيمته ١٠٠ مليون دولار أمريكي في يونيو ٢٠١٠ بعرض إعادة هيكلة ديون الشركة لدى الجهاز المصرفي ويتم سداد القرض على ثمانية أقساط نصف سنوية متزايدة تنتهي في يونيو ٢٠١٤ وذلك بمعدل عائد ٣,٥٪ فوق سعر الليبور لمدة ستة أشهر على آلا يقل عن ٥,٥٪ في أي وقت من الأوقات وبلغ الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٤ مبلغ ١٧٤,٥ مليون جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٢٥ مليون دولار أمريكي وتم ادراج المبلغ بالكامل ضمن أقساط التزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام.

- قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الأجل من البنك الأهلي سوسيته جنرال سابقاً - بنك قطر الوطني الأهلي حالياً - في الأول من إبريل ٢٠٠٨ قيمة ١٥٠ مليون جنيه مصرى أو ما يعادل بالعملة الأجنبية ويتم سداد القرض دفعة واحدة في ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

بتاريخ الأول من يوليو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد التمويل متوسط الاجل لتعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري ليصبح ١,٥٪ فوق سعر الكوريدور - اقراض المعلن من البنك المركزي و٤٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على الرصيد المستخدم بالعملة الأجنبية.

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ تم تحرير ملحق آخر لعقد التمويل متوسط الاجل لتعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري ليصبح ٢٪ فوق سعر الكوريدور - اقراض المعلن من البنك المركزي المصري و٤٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على الرصيد المستخدم بالعملة الأجنبية.

كما تم تعديل تاريخ وطريقة سداد القسط بدلًا من سدادة دفعة واحدة في نهاية مدة القرض ليتم سداده على ٣ دفعات سنوية وكل دفعة سنوية مقسمة على ثلاثة أقساط شهرية متساوية القيمة يتم استحقاقها في سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر وذلك بدءاً من سبتمبر ٢٠١٣ وحتى نوفمبر ٢٠١٥.

وبلغ الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٤ مبلغ ١١٦,٣ مليون جنيه مصرى المعادل لمبلغ ١٦,٦٧ مليون دولار أمريكي وتم إدراج ٥٨,٢ مليون جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٨,٣ مليون دولار أمريكي ضمن أقساط التزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام.

- قامت الشركة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك الأهلي سوسيته جنرال سابقاً - بنك قطر الوطني الأهلي حالياً - في ديسمبر ٢٠١٠ قيمته ٥١,٩٥ مليون دولار أمريكي بما لا يتجاوز ٣٠٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادلة بالجنيه المصري بغرض تمويل رأس المال للشركة وإعادة التمويل الجزئي لاستثمارات الشركة المتعلقة بالتحديثات في خط حديد تسليح الطواحين ومشروع معالجة الأتربة الجديد وتصنيع محولين لتسليح الطواحين و/أو إعادة التمويل الجزئي للمستوى الدائم لقطع الغيار ويتم سداد القرض دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ . وذلك بمعدل عائد ٢٪ فوق سعر الكوريدور - إقراض المعلن من البنك المركزي على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري وبمعدل عائد ٣٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على المبالغ المسحوبة بالدولار.

وبتاريخ الأول من يوليو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد التمويل متوسط الأجل لتعديل سعر الفائدة المدين للدولار الأمريكي من ٣٪ إلى ٣,٦٥٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على المبالغ المسحوبة بالدولار الأمريكي و١,٥٪ فوق سعر الكوريدور - إقراض المعلن من البنك المركزي.

بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٤ تم تحرير ملحق آخر لعقد القرض الدوار متوسط الاجل لتعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري ليصبح ٢٪ فوق سعر الكوريدور - اقراض المعلن من البنك المركزي المصري و٤٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على الرصيد المستخدم بالعملة الأجنبية.

وبلغ الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٤ مبلغ ٣٤٩,٩ مليون جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكي.

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

- قامت الشركة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك الأهلي المصري في ديسمبر ٢٠١٠ قيمته ٥٨,٩ مليون دولار أمريكي بما لا يتجاوز ١٠٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالجنيه المصري بغرض تمويل متطلبات الاستثمار العام ولتوازن هيكل التمويل للشركة ويتم سداد القرض دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق (أكتوبر ٢٠١٥). وذلك بمعدل عائد ٣٪ فوق سعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالدولار.

وبتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد التمويل متوسط الأجل ليصبح القرض تمويل متوسط الأجل بمبلغ ٦٠٠ مليون جنيه مصرى علي أن يتم سداد الرصيد القائم والبالغ رصيده ٥٨,٩ مليون دولار أمريكي خلال ثلاثة أشهر من بدء أول استخدام من الحد المتاح من التمويل بالجنيه المصري بالإضافة إلى تعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري من ١,٢٥٪ إلى ٢,٢٥٪ فوق سعر الكوريدور للإيداع والإقراض لليلة الواحدة المعلن من البنك المركزي المصري على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري.

وبتاريخ ٢٠١٤ تم توقيع عقد الكفالات التضامنية بين كل من شركة العز الخيلة للصلب - الاسكندرية والبنك الاهلي المصري لصالح شركة العز للصلب المسطح بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصرى بالإضافة إلى العوائد والعمولات والرسوم والمصاريف وبناءاً عليه قام البنك بتخفيض حد التمويل الدوار متوسط الأجل ليصبح ٢٠٠ مليون جنيه مصرى.

وبتاريخ ٢٨ إبريل ٢٠١٤ تم التفاوض مع البنك الاهلي المصري لإعادة حد السحب إلى مبلغ ٦٠٠ مليون جنيه مصرى بنفس الشروط.

وبلغ الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٤ مبلغ ٥٠١ مليون جنيه مصرى.

٢-١٥ شركة العز لصناعة الصلب المسطح

يقوم رویال بنک اوفر اسکوتلند (Royal Bank of Scotland RBS) الذي حل محل بنک ناشيونال ويستمنستر (National Westminster Bank) بمهمة منسق القروض (Intercreditor Agent) لشركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - بالإضافة إلى قيامه بوكالة القروض المسوقة من البنوك الأجنبية التي شاركت فيها ٩ بنوك، وطبقاً لاتفاقيات القروض فإن البنك الأهلي المصري هو وكيل الضمانات المحلية Onshore Security Agent ، وبنك رویال بنک - اسکوتلند هو وكيل الضمانات الأجنبية Offshore Security Agent ، وأهم الضمانات المقدمة على المخزون، والتنازل عن حقوق الشركة في عقود الإنشاء والتوريد والمعونة الفنية والتأمين لصالح البنوك.

وتحسب فوائد قروض البنك الأهلي المصري والقرض بضمان الصادرات الإيطالية بالدولار الأمريكي، على أساس سعر فائدة متغير مرتبطة بسعر الليبور ، وتحسب فوائد قرض بنك مصر بالجنيه المصري على أساس سعر فائدة مرتبطة بسعر الإقراض والخصم المعلن من البنك المركزي المصري، هذا وقد قامت الشركة خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٤ بإعادة جدولة أقساط القروض. وقد بدأت الشركة بسداد الأقساط المجدولة بإنتظام اعتباراً من أغسطس ٢٠٠٤ حتى أغسطس ٢٠١٠ والشركة بقصد الاتفاق مع البنوك لإعادة جدولة أقساط القروض.

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

وتبلغ قيمة أقساط القروض المستحقة السداد خلال عام بناء على اتفاقيات القروض ١٠٦ مليون دولار أمريكي بما يعادل ٧٤١ مليون جنيه مصرى عبارة عن الأقساط المستحقة السداد من تاريخ توقف السداد حتى ٣١ مارس ٢٠١٤.

٣-١٥ شركة مصانع الغزل الدرفلة

يتمثل رصيد القرض فيما يلى :

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u> بالألف جنيه	<u>٢٠١٤/٣/٣١</u> بالألف جنيه	إجمالي رصيد القرض
١٥٦١٥٨	١٦٢١٠٠٥	فوائد مرسلة ضمن تكاليف مشروعات تحت التنفيذ
٢٨٢٦١	٢٩٨٢٥	تكلفة الاقتراض غير المستهلكة
(١٩٧٥٠)	(١٧٨٧٩)	رصيد القرض طويل الأجل في نهاية الفترة / العام
<u>١٥١٤٦٦٩</u>	<u>١٦٣٢٩٥١</u>	

٤-١٦ موردون وأوراق دفع

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u> بالألف جنيه	<u>٢٠١٤/٣/٣١</u> بالألف جنيه	موردون
١٦٥٤٧٩١	١٤٩١٣٢٠	أوراق دفع
٣٢٧٦٤	٥١٣١٢	
<u>١٦٨٧٥٥٠</u>	<u>١٥٤٢٦٣٢</u>	

٤-١٧ دائنون وأرصدة دائنة أخرى

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u> بالألف جنيه	<u>٢٠١٤/٣/٣١</u> بالألف جنيه	رقم إضاح	دائنون شراء أصول ثابتة
٨٨٨٧	١١٥٤٠		فوائد مستحقة
٦٤٢٠٦	٤٨٦٣٩		مصرفوفات مستحقة
١٥١٥٢٧	١١٤٩٤٠		توبويضات مستحقة*
٣٢١٠٢	٢٣٧٩٢		مصلحة الضرائب
٩٦٨٠١	٨٧٩٩٠		تأمينات ضمان أعمال
١٤١٠٩	١٩٥٣٢		مصلحة الضرائب - ضرائب مبيعات
٢٣	٢٣		دائنون توزيعات
٣٣٥٣٧	٢٢٦٢٢		مستحق لأطراف ذوى علاقة
١٥٦١	٣٠٨٥		هيئة ميناء الإسكندرية
٨٩	٤٣٦		هيئة ميناء الإسكندرية - ضرائب مبيعات
٥٠١٣	٧٩٢		أرصدة دائنة أخرى
٣٩٧٣	٣٩٧٣ (١-٢٠)		
٨٢١٩١	٦٧١٦١		
<u>٤٩٤٠٦٩</u>	<u>٤٠٤٥٢٥</u>		

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

* تتمثل التمويضات المستحقة في المعادل لمبلغ ٤٠٠ ألف دولار أمريكي في قيمة التمويضات بشركة حديد عز المتعلقة بتسوية خلاف نشأ في السنوات السابقة عن عدم تنفيذ التعاقد مع أحد الموردين الخارجيين نتيجة الاختلاف على شروط التعاقد وقد تم تحصيلها خلال العام السابق كتسويات على الأرباح المرحلية عن السنوات السابقة.

١٨ - التزامات نظام المعاش التكميلي

اعتبارا من الأول من يناير ٢٠١٣ ووفقا لقرار مجلس إدارة شركة العز الخémie للصلب - الاسكندرية بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٢، فقد تقرر أن تمنح الشركة العاملين ميزة نظام المعاش التكميلي وذلك لكل من العاملين بالشركة وشركة كونتراستيل وذلك ليفيد به أي من حالات التقاعد عند سن الستين أو الوفاة أو العجز المهني لأى من العاملين حيث يمنح جميع العاملين بالشركة معاشًا شهرياً ثابتاً بعد سن الستين ولمدة عشر سنوات وتحدد قيمة المعاش وفقاً لسنة الصرف ويتم تحصيل اشتراك من العاملين بالشركة حسب فئاتهم العمرية وتتحمل الشركة باقي التكلفة.

وقد بلغت حصة الاشتراكات المدفوعة حتى ٣١ مارس ٢٠١٤ مبلغ ٦,٣ مليون جنيه مصرى وبلغت قيمة المعاشات المدفوعة للعاملين المستحقين معاش تكميلي وبالبالغة مبلغ ١,٤٧ مليون جنيه مصرى حتى ٣١ مارس ٢٠١٤ وقد بلغت قيمة تكالفة نظام المعاش التكميلي في السنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤ مبلغ ٤,٢ مليون جنيه مصرى تم تحصيلها علي قائمة الدخل المجمعة وفقاً لتقرير الخبرير .٢٥ يوليو ٢٠١٣ .اكتوارى الصادر في ٢٥ يوليو ٢٠١٣

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/٣/٣١	إيضاح
بالألف جنيه	بالألف جنيه	رقم
٨١٠١٩	٨٥٤٧٨	
٦٢٣٥٢	٦١٤٩١	القيمة الحالية للالتزامات النظام الغير ممولة بخصم: تكلفة مزايا الخدمة السابقة للنظام الغير معترف بها*
<u>١٨٦٦٧</u>	<u>٢٣٩٨٧</u>	

إجمالي التزامات المعاش التكميلي ويوزع كالتالي

المدرج ضمن بند الإلتزامات المتداولة

المدرج ضمن بند الإلتزامات طويلة الأجل

١٢٣٣	١٦٣٩	
١٧٤٣٤	٢٢٣٤٨	(٢٠)
<u>١٨٦٦٧</u>	<u>٢٣٩٨٧</u>	

* يمثل البند في تكالفة مزايا الخدمة السابقة والتي لم تستحق حتى ٣١ مارس ٢٠١٤ ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت على متوسط الفترة التي تستحق خلالها تلك المزايا والتي بلغت ١٧,٦ عام طبقاً لحساب الخبرير .اكتوارى والصادر لها شهادة اكتوارية في ٢٥ يوليو ٢٠١٣ .

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

أولاً: تتمثل الحركة على الالتزامات خلال الفترة المالية فيما يلي:

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٣/٣١</u>		
<u>بألف جنيه</u>	<u>بألف جنيه</u>		
-	١٩١٣٧	٢٠١٤	الرصيد أول يناير
٤٧٣٢	١٢٨٣		تكلفة الخدمة الحالية
٦٥٩٢	١٩١٣		تكلفة العائد
٦٦٠٩٧	٦١٩٤٥		القيمة الحالية للالتزامات الغير ممولة عن فترات الخدمة السابقة
٤٦٧٤	١٥٩٢		اشتراكات العاملين المدفوعة
<u>٨٢٠٩٥</u>	<u>٨٥٨٧٠</u>		
			<u>بعض:</u>
١٠٧٦	٣٩٢		معاشات مدفوعة خلال الفترة / العام
<u>٨١٠١٩</u>	<u>٨٥٤٧٨</u>		

ثانياً: تتمثل المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل فيما يلي:-

<u>٢٠١٤/٣/٣١</u>			
<u>بألف جنيه</u>			
١٢٨٤			تكلفة الخدمة الحالية
١٩١٣			تكلفة العائد
٩٣٦			قسط تكلفة الخدمة السابقة المعترف بها خلال الفترة
<u>٤١٣٣</u>			

وتنتمي الفروض الأكاديمية الرئيسية المستخدمة بمعرفة الشركة طبقاً لدراسة الخبراء الأكاديميين فيما يلي:-

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٣/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٣/٣١</u>	<u>متوسط الافتراضات لتحديد أصول المزايا</u>
%١٠	%١٠	%٦,٤٥	أ- معدل سعر الخصم
%٦,٤٥	%٦,٤٥		ب- معدل تضخم الأسعار

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٣/٣١</u>		<u>متوسط الافتراضات لتحديد التزامات المزايا</u>
<u>%١٠</u>	<u>%١٠</u>		
%٦,٤٥	%٦,٤٥		أ- معدل سعر الخصم

ب- معدل تضخم الأسعار

تحليل الحساسية للنظام

فيما يلي تأثير حركة افتراءات الحساسية لمعدل الخصم لالتزامات / تكلفة نظام مزايا المعاش التكميلي طبقاً لدراسة الخبراء الأكاديميين:-

معدل الخصم	معدل الخصم	معدل الخصم
% ١٠,٢٥	% ١٠	% ٩,٧٥

٦٣ ٩٩٩	٦٦ ٠٩٧	٦٨ ٢٩٠
٤ ١٥٦	٤ ٣٠٢	٤ ٤٥٧

القيمة الحالية للالتزام
تكلفة الخدمة

الالتزامات المتوقعة لنظام المعاش التكميلي

٢٠١٤/٣/٣١

بالملايين جنيه

١ ٠٧٣

١ ٠٧٣

التعويضات المتوقعة خلال الفترة

١٩ - مخصصات

الرصيد في ٢٠١٣/١٢/٣١	الرصيد في ٢٠١٤/٣/٣١
بالملايين جنيه	بالملايين جنيه
١٩٥ ٣٥٧	١٩٥ ٣٥٧
١ ٩٥٥	١ ٩٥٥
<u>١٩٧ ٣١٢</u>	<u>١٩٧ ٣١٢</u>

٢٠ - التزامات أخرى طويلة الأجل

٢٠١٣/١٢/٣١ بالملايين جنيه	٢٠١٤/٣/٣١ بالملايين جنيه	بيان
٣٢٢ ٨٥١	٤١٥ ٢٨٨	دائنون شراء أصول ثابتة
٣٦ ٠١٩	٣٦ ١١٩ (١-٢٠)	هيئة ميناء الإسكندرية
١٠٤ ٠٩٠	١٠٤ ٠٩٠	أقساط ضريبية مبيعات - سلع رأسمالية
١٥٣ ٨٤١	١٥٧ ٨٧٣ (١-٣٥)، (٢-٢٠)	أقساط رخصة جديدة مؤقتة
١٧ ٤٣٤	٢٢ ٣٤٨ (١٨)	التزامات نظام المعاش التكميلي
٢٥٨ ٥٨١	٢٥٩ ٢٨٥ (٣-٢٠)	اقتراض من الغير
-	٢ ٩٨٨	أوراق دفع
<u>٨٩٢ ٨١٦</u>	<u>٩٩٧ ٩٩١</u>	

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

١-٢٠ يمثل الرصيد المدرج ضمن بند الالتزامات الأخرى طولية الأجل البالغة ١١٩ ألف جنيه مصرى في قيمة فوائد التأخير التي تطالب بها هيئة ميناء الإسكندرية . قامت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بسداد كافة مستحقات الهيئة العامة لميناء الإسكندرية طبقاً لشروط الترخيص المنوح للشركة من الهيئة رغم تحفظ الشركة على فئة التداول و مقابل الانتفاع المحددة بشروط الترخيص المتنازع عليها قضائياً بالدعوى رقم ٦٦٥٢ لسنة ٢٠٠٢ مدنى كلى وقد تم اتخاذ إجراءات دعوى عدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا حيث تقرر وقف نظر الدعوى لحين الفصل في عدم الدستورية.

يتمثل الرصيد المدرج ضمن بند التزامات طولية الأجل المستحقة للسداد خلال عام البالغ ٩٧٣ ٣ ألف جنيه مصرى في قيمة ضريبة المبيعات الأصلية عن سنوات سابقة حيث مازال هناك خلاف بين هيئة الميناء ومصلحة الضرائب على المبيعات حول خضوع رسم التداول و مقابل الانتفاع المستحق لهيئة الميناء عن كونه من خدمات التشغيل الغير من عدمه وقد تم إحالة هذا النزاع إلى القضاء . وقد ترتب على هذا النزاع بين الهيئة ومصلحة الضرائب أن تكون الشركة هي الجهة التي سوف تتحمل الضريبة في حالة انتهاء النزاع في غير صالح الهيئة ونتيجة لقيام هيئة ميناء الإسكندرية بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز إدارى على حسابات الشركة لدى بعض البنوك فقد قامت الشركة برفع القضية رقم ١٤٠٩ لسنة ٢٠١١ لرفع الحجز وتم إخطار كافة البنوك بدعوى رفع الحجز .

وقد تأجلت القضية لجلسته ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ وصدر الحكم برفض دعوى الشركة وقامت مصلحة الضرائب على المبيعات بطالبة الشركة بالضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ وقد قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات ضد هيئة الميناء والتي ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة . وعليه قامت الشركة باستئناف الحكم برقم ٧٤٧ لسنة ٢٠١٢ مستأنف ٢٠١٢ جلسة ٢٤ يونيو ٢٠١٣ وصدر الحكم بالوقف التعليقي للدعوى لحين الفصل في الدعوى الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق دستورية عليا ومحدد لنظر الدعوى الدستورية جلسة ١٠ نوفمبر ٢٠١٣ أمام هيئة المفوضين وقرر المفوض حجز الدعوى لإيداع التقرير ولم يتم إيداع التقرير حتى الآن - إيضاح رقم (٢-٣٦) .

وترى إدارة الشركة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقيه الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وإشغال الساحات المخصصة لذلك و القيام بأعمال التشغيل والصيانة الازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات .

وإن قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حالياً أو مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعني موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة في السير في الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات وقد قامت إدارة الشركة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى من الضريبة الإضافية المطالب بها على شيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام

وبناءً على ذلك قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك لرفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة الميناء على أرصدة الشركة لدى البنوك - إيضاح رقم (٢-٣٦). وقد تم إدراج المبالغ المسددة مقابلة تلك الضريبة الإضافية المطلوب بها ضمن بند المدينون والأرصدة المدينة الأخرى.

٢-٢٠ رخصة جديدة مؤقتة لشركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة

إجمالي قيمة الرخصة بخصم:	المسدد من قيمة الرخصة	إيضاح رقم بالألف جنيه	إيضاح بالألف جنيه	٢٠١٣/١٢/٣١
٢٨٠٥٠٠	٢٨٠٥٠٠	٣٣٠٠٠	٣٣٠٠٠	٢٠١٤/٣/٣١
٤٩٥٠٠	٤٩٥٠٠	(١-٣٥)	(١-٣٥)	
٧٠٥٥٩	٦٦٥٢٧	٥٦١٠٠	٥٦١٠٠	
<u>١٥٣٨٤١</u>	<u>١٥٧٨٧٣</u>			
القيمة الحالية لأقساط الرخصة طويلة الأجل				

الفرق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة للرخصة
الأقساط مستحقة السداد خلال عام والتي تم إدراجها ضمن
الالتزامات المتداولة بالميزانية

٣-٢٠ قامت شركة العز لصناعة الصلب المسطح باقتراض مبلغ ٣٧٠٥٤ ألف دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٢٥٩٢٥٩ ألف جنيه مصرى من شركة دانيلى بعقد مؤرخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣ وتم استخدام المبلغ بالكامل بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٣ في سداد جزء من خدمة الدين المستحق للبنك الأهلي المصري وبنك مصر والبنوك الأجنبية المشاركة في القرض بضمان هيئة ضمان الصادرات الإيطالية وتحتسب فوائد على أساس سعر فائدة متغير مرتبط بسعر الليبور.

٢١- المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

تقوم الشركة بإجراء بعض المعاملات التجارية مع بعض الأطراف ذوى العلاقة وقد تمثلت هذه المعاملات التي تمت خلال الفترة في عمليات بيع بعض المنتجات لهذه الشركات بقيمة بلغت ١٨٧٧٠ ألف جنيه مصرى بالإضافة إلى إيجارات بمبلغ ٣١٥ ألف جنيه مصرى، هذا وقد أسفرت هذه المعاملات عن الأرصدة التالية:

اسم البند بالميزانية	٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/٣/٣١	حجم التعامل	الرصيد في	الرصيد في	اسم الشركة
التعامل	طبيعة	التعامل	التعامل	طبيعة	التعامل	التعامل
دائعون وأرصدة دائنة أخرى - مستحق إلى أطراف ذوى علاقة	-	(٤٣٦)	١٨٥٧٤	٣٣٤١٧	٣٣٦٦٩	شركة العز لتجارة وتوزيع مواد البناء
عملاء	-	-	١١٢١	١١٢١		

شركة العز للسيراميك والبورسلين (الجوهرة)
مبيعات ١٩٦ ٣٣٤١٧ ٣٣٦٦٩ مدينون وأرصدة مدينة أخرى -
مستحق من أطراف ذوى علاقة

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

١-٢١ مستحق من أطراف ثالث علاقه - بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٣/٣١</u>	<u>نوع العلاقة</u>	
<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>		
٣٣٦٦٩	٣٣٤١٧	شركة زميلة	شركة العز للسيراميك والبورسلين (الجوهرة)
٢٠٨٦	٢١١٢	الشركة القابضة	شركة مجموعة العز القابضة للصناعة والاستثمار
١٧	٢٢	شركة زميلة	شركة تنمية خليج السويس
٦٧٦٠	٦٧٦٠		شركة عز للصلب - الجزائر *
<u>٤٢٥٣٢</u>	<u>٤٢٣١١</u>		

* تم تخفيض المستحق على أطراف ذات علاقة بقيمة المستحق على شركة عز للصلب - الجزائر بمبلغ ٦٧٦٠ ألف جنيه مصرى وتم إثبات هذا الإضمحلال ضمن بند الإضمحلال فى قيمة المدينون والأرصدة المدينة الأخرى (إيضاح رقم ١١).

٢-٢٢ رأس المال

١ رأس المال المرخص به

يبلغ رأس مال الشركة المرخص به مبلغ ٨ مليار جنيه مصرى.

٢-٢٣ رأس المال المصدر والمدفوع

يبلغ رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بعد الزيادة مبلغ ١٣٥ ٢٧١٦ ألف جنيه مصرى (أثنين مليون وبسبعيناً وستة عشر ألف ومائة وخمسة وثلاثون ألف جنيه مصرى) موزع على ٥٤٣ ٢٦٥ ، ٢٧ سهم ، قيمة كل سهم خمسة جنيهات مصرية مسددة بالكامل ، وقد تم تسجيل رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بعد الزيادة بالسجل التجاري برقم ١١٧٦ بمدينة منوف في ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨.

٢-٢٤ احتياطيات

<u>٢٠١٣/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٤/٣/٣١</u>	
<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	
٢٤٥٩٤٩	٢٤٥٩٤٩	احتياطي قانوني *
٣٧٣٢٩٧٠	٣٧٣٢٩٧٠	علاوة إصدار **
<u>٣٩٧٨٩١٩</u>	<u>٣٩٧٨٩١٩</u>	

* الاحتياطي القانوني: يجب ٥٪ من صافي الربح السنوى لتكوين إحتياطي قانوني، ويتم التوقف عن تجنب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الإحتياطي ٥٪ من رأس مال الشركة المصدر ومتى نقص الإحتياطي تعين المودة إلى الإقطاع ويستعمل الإحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناءً على إقتراح مجلس الإدارة فيما يكون أوفي بمصالح الشركة.

الاحتياطيات الأخرى: يجوز للجمعية العامة بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة تكون إحتياطيات أخرى.

** علاوة الإصدار الناتجة عن إصدار الشركة لأسهم زيادة رأس المال مقابل الاستحواذ على أسهم شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية وكذا تحويل السندات لأسهم.

٤٤ - أسهم خزينة

يتمثل هذا البند في ٢٠١٤/٣/٣١ في عدد ٤٦٢٧١٤ سهم من أسهم شركة حديد عز المملوكة لشركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - بتكلفة ٧١٩٢١ ألف جنيه مصرى ولأغراض التجميع تم تمويلها كأسهم خزينة.

٤٥ - قرض السندات

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/٣/٣١	<u>بالألف جنيه</u>
٤٤٠٠٠	٤٤٠٠٠	
		رصيد قرض السندات المنوх للشركة بموجب موافقة الجمعية العامة غير العادية المنعقدة للشركة بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١ حيث تم الموافقة على إصدار سندات إسمية قابلة للتداول وغير قابلة للتتحويل إلى أسهم وذات مرتبة متساوية مع القروض البنكية وأي إصدارات لسندات جديدة من حيث أولوية السداد لمدة لا تزيد عن سبع سنوات بإصدار واحد بقيمة إجمالية ١,١ مليار جنيه (مليار ومائة مليون جنيه مصرى) وبقيمة إسمية مائة جنيه للسد الواحد وهذه السندات قابلة للسداد المعدل في أي تاريخ بدءاً من السنة الثالثة للإصدار، وتسدد/تستهلك تلك السندات على عشرة أقساط/دفعات متساوية اعتباراً من الكوبون الخامس (والذي تستحق في ٢٠١٠/٦/٣٠) بقيمة ١١٠ مليون جنيه مصرى للقطع الواحد. والغرض من إصدار هذه السندات هو سداد الدين القائم على الشركة من ديون طويلة الأجل وجزء من الديون قصيرة الأجل قبل بعض البنوك. هذا وقد تم طرح هذه السندات للإكتتاب العام بسعر عائد قدره ١١,٥٪ سنويًا يصرف كل ستة شهور وقد تم تغطية الإكتتاب بالكامل في *٢٠٠٨/٥/٢٩.

يخص:

- رصيد تكلفة إصدار السندات خلال عام (١٦٥٢)
- الأقساط مستحقة السداد خلال عام والتي تم إدراجها ضمن (٢٢٠٢)
- الإلتزامات المتداولة بالميزانية ٤٣٧٧٩٨ ٤٣٨٣٤٨

* قررت جماعة حملة السندات في إجتماعها بتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠١١ الموافقة على إستمرار السندات مع تعديل سعر العائد لتصبح السندات ذات عائد سنوي ثابت قدره ١٣,٥٪ يصرف كل ستة أشهر اعتباراً من ٢٠١١/٧/١ ٢٠١٢/٦/٣٠ وعلى أن يعاد النظر حين صدور شهادة التصنيف الإنثمي عن عام ٢٠١١، وبتاريخ ٦ أغسطس ٢٠١٢ تم الموافقة على إستمرار السندات مع تعديل سعر العائد لتصبح السندات ذات عائد سنوي ثابت قدره ١٤,٥٪ يصرف كل ستة أشهر اعتباراً من ٢٠١٢/٧/١ ٢٠١٣/٦/٣٠ وعلى أن يعاد النظر حين صدور شهادة التصنيف الإنثمي عن عام ٢٠١٢.

وبتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٣ تم الموافقة على إستمرار السندات وتأجيل سداد الأقساط المستحقة في ٢٠١٤/٦/٣٠ ٢٠١٣/١٢/٣١ وبالبالغ قيمة كل منها ١١٠ مليون جنيه مصرى إلى عام ٢٠١٤ لتصبح قيمة القسط المستحق في ٢٠١٤/٦/٣٠ مبلغ ٢٢٠ مليون جنيه مصرى، والقسط المستحق في ٢٠١٤/١٢/٣١ ٢٠١٤ مبلغ ٢٢٠ مليون جنيه مصرى على أن تقوم الشركة بدفع الفائدة في مواعيدها المستحقة خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ ، وتعديل سعر العائد لتصبح السندات ذات عائد سنوي ثابت قدره ١٦,٥٪ يصرف كل ستة أشهر اعتباراً من ٢٠١٣/٧/١ وحتى تمام سداد كافة الأقساط.

الضريبة المؤجلة

١-الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المثبتة

	٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/٣/٣١		<u>الضريبة المؤجلة</u>
الالتزامات	أصول بألف جنيه	الالتزامات بألف جنيه	أصول بألف جنيه	
(١ ٦١٩ ٩٠٦)	-	(١ ٦١٦ ٥٦٣)	-	الأصول الثابتة
-	٢٥ ٦٨٩	-	٣٠ ٨٢٧	المخصصات
-	١١ ٨٠١	-	١٤ ١٦١	الإضمحلال في قيمة المدينون
-	٤ ٤٣٢	-	٥ ٣١٨	الإضمحلال في قيمة الاستثمار
-	٩٩٢	-	١ ١٤١	الإضمحلال في قيمة المخزون
-	٧٣٧ ٨٤٣	-	٧٩١ ١٩١	خسائر ضريبية مرحلة
(١ ٦١٩ ٩٠٦)	٧٨٠ ٧٥٧	(١ ٦١٦ ٥٦٣)	٨٤٢ ٦٣٨	إجمالي الضريبة المؤجلة
٧٨٠ ٧٥٧	(٧٨٠ ٧٥٧)	٨٤٢ ٦٣٨	(٨٤٢ ٦٣٨)	مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية
(٨٣٩ ١٤٩)	-	(٧٧٣ ٩٢٥)	-	صافي الضريبة المؤجلة التزام

"تقرير الفحص المحدود "مرفق"

٢-٢٦ الضريبة المؤجلة المثبتة بقائمة الدخل

٢٠١٣/٣/٣١	٢٠١٤/٣/٣١	صافي الضريبة المؤجلة
بألف جنيه	بألف جنيه	<u>بخصم:</u>
(٧٩٩ ٩٦٢)	(٧٧٣ ٩٢٥)	فروق ترجمة
(١ ١٩٢)	(١٨٤)	الضريبة المؤجلة السابق تحديها
(٧٨٥ ٩٩٥)	(٨٣٩ ١٤٩)	
<u>(١٢ ٧٧٥)</u>	<u>٦٥ ٤٠٨</u>	الضريبة المؤجلة المحملة بقائمة الدخل

٣-٢٦ الأصول الضريبية المؤجلة غير المثبتة

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/٣/٣١	عملاء ومدينون وأرصدة مدينة أخرى
بألف جنيه	بألف جنيه	المخصصات
١٤ ٤٦٦	١٧ ٣٥٩	
٢٣ ٦٣٩	٢٨ ٣٦٧	
<u>٣٨ ١٥٥</u>	<u>٤٥ ٧٢٦</u>	

هذا ولم يتم إثبات الأصول الضريبية المؤجلة نظراً لعدم توافر احتمالات قوية كافية تقيد تحقيق الشركة لأرباح ضريبية في السنوات القادمة.

٤-٢٧ تكالفة المبيعات

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠١٣/٣/٣١	عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠١٤/٣/٣١	خامات
بألف جنيه	بألف جنيه	مرتبات وأجور
٣٨٠ ١٥٨٨	٤ ٢٩٨ ٦١٤	إهلاكات أصول ثابتة
١٨٥ ١٧٠	٢٠٠ ٥٨٢	تكلفة المعاش التكميلي
١٦٤ ٥٣٢	١٧٠ ٢٣٤	مصاريفات صناعية غير مباشرة
-	٢ ٤٠٣	تكالفة التشغيل
٤٩٠ ٣١٢	٥٥٤ ٦٩	التغير في مخزون الإنتاج التام وغير التام
<u>٤ ٦٤١ ٦٠٢</u>	<u>٥ ٢٢٥ ٩٠٢</u>	
<u>١٧٩ ٢٧٣</u>	<u>(٣١١ ٢٨٥)</u>	تكالفة المبيعات
<u>٤ ٨٢٠ ٨٧٥</u>	<u>٤ ٩١٤ ٦١٧</u>	

- ٢٨ - مصروفات بيعية وتسويقة

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠١٣/٣/٣١ بألف جنيه	عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠١٤/٣/٣١ بألف جنيه	مرتبات وأجور مصاريف دعاية وإعلان إهلاكات أصول ثابتة تكلفة المعاش التكميلي أخرى
١٣٨١٣	١٢٩٣٨	
٥٠٧	٥٦٥	
١٨٦	٧٠٢	
—	٢٦٢	
١٧٧٠٩	١٦١٦٤	
<hr/> <u>٣٢٢١٥</u>	<hr/> <u>٣٠٦٣١</u>	

- ٢٩ - مصروفات إدارية وعمومية

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠١٣/٣/٣١ بألف جنيه	عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠١٤/٣/٣١ بألف جنيه	مرتبات وأجور قطع غيار وصيانة إهلاكات أصول ثابتة تكلفة المعاش التكميلي أخرى
٧٢٨٩٨	٨٦١٧٩	
٢٤٣٠	١٦٩٤	
١٨٣٤	٢٨٤١	
—	١٤٦٨	
٤٠٣٢٧	٣٦١٣١	
<hr/> <u>١١٧٤٨٩</u>	<hr/> <u>١٢٨٣١٣</u>	

- ٣٠ - الالتزامات المحتملة

تمثل الالتزامات المحتملة في قيمة خطابات الضمان والتي لم يتم تغطيتها والتي أصدرت بمعرفة بنوك الشركة وشركاتها التابعة لصالح الغير، كذلك قيمة الإعتمادات المستندية غير المغطاة وبيانها كالتالي:

٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/٣/٣١	خطابات الضمان
بألاف	بألاف	
١٣٧٩	١٣٧٩	جنيه مصرى
١١٠٠	١١٠٠	دولار أمريكي
<u>٢٤٧٩</u>	<u>٢٤٧٩</u>	

إعتمادات مستندية	
١١٠٣٧٢	٥٥٣٣٣
<u>٤١٨٢</u>	<u>٢٤٨٢</u>
<u>١١٤٥٥٤</u>	<u>٥٧٨١٥</u>

كما يوجد التزامات محتملة تتعلق بكفالة وضمان شركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - في تنفيذ كافة التزاماتها الناشئة عن عقد التسهيل المشترك بين الشركة التابعة وبعض البنوك بحد أقصى قدره اثنان مiliars ثمانمائة واحد وعشرون مليون جنيه مصرى لتمويل الجزء المتبقى من تكاليف إنشاء وتشغيل مصنع لإنتاج الحديد المختزل المباشر بمنطقة العين السخنة، بالإضافة إلى قيام شركتي حديد عز وشركة العز الدخلة للصلب - الإسكندرية بكفالة شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - كفالة تضامنية بما يعادل مبلغ ٦٠ مليون دولار أمريكي وعواohnاته وأى ملحقات أخرى ضماناً للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك الأهلي المصري لشركة العز لصناعة الصلب المسطح حتى تمام السداد.

- ٣١ - الارتباطات الرأسمالية

تتمثل الارتباطات الرأسمالية لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية في ٣١ مارس ٢٠١٤ في مبلغ ٢٠,٩ مليون جنيه مصرى تتمثل في :-

<u>القيمة بالآلاف جنيه</u>	
<u>المصرى</u>	
٧٣	مشروع توريد وتركيب نظام الحماية و المراقبة
٢٦٦١	مشروع تطوير محطة الكهرباء
٢٦٤٦	مشروع ساحة تخزين البليت
١٠	مشروع أنشاء مبنى خدمات العمالة
٢٦٥	مشروع تطوير محطة المياه رقم (١)
٣	مشروع محركات التيار المستمر
٤٠٤	توريد و تركيب نظام تهوية بمصنع المصطبات
١١٨٤	تصنيع وتوريد عدد (٢) بونقة
٢٣٢٧	عمل صرف تخزين الخام ومبانع الدخيلة
٢٤٨	توريد و تركيب وش بمصنع خدمات المصطبات
٢٨٦٠	توريد و تركيب سنترال بالأجهزة
٨١١٠	توريد سيارات حل خبث ٨٠ طن
١٣٣	مشروع تأسيس المطاعم و المطابخ
<hr/> ٢٠٩٢٤	اجمالي

بالإضافة إلى مبلغ ٤,٩٠ مليون يورو (المعادل لمبلغ ٤٧ مليون جنيه مصرى) يمثل المتبقى من قيمة شراء آلات ومعدات وذلك بعد خصم الدفعات المقدمة من شركة دانييلي الإيطالية لشركة العز لصناعة الصلب المصطبات.

- ٣٢ - الموقف الضريبي**١-٣٢ ١- شركة حديد عز****١-٣٢ ١- اضربيبة شركات الأموال**

- تمتلك الشركة بالإعفاء الضريبي وفقاً لنص المادة (٢٤) من القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٧٩ الخاص بالمجتمعات العمرانية الجديدة وذلك لمدة عشر سنوات بدأت من ١/١/١٩٩٧ وانتهت في ٢٠٠٦/١٢/٣١.
- وقد تم الفحص الفعلى لدفاتر الشركة وإنهاء جميع الخلافات حتى السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ ولا توجد مطالبات مستحقة على الشركة.
- تم الفحص الفعلى لدفاتر الشركة لأعوام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٩ والإعتراض على نموذج (١٩)، وتم إحالة الخلاف إلى لجنة الطعن وهذا الخلاف لا ينتج عنه أي إلتزام ضريبي على الشركة.
- جاري الفحص الضريبي للسنوات ٢٠١٠-٢٠١١.
- قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية عن السنوات ٢٠١٠ حتى ٢٠١٣ وفقاً لأحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

٢-١-٣٢ ضريبة المبيعات

- منتجات الشركة خاضعة لضريبة ٨٪ على المبيعات وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية بانتظام وقامت المأمورية المختصة بفحص دفاتر الشركة حتى عام ٢٠١٢ وتم سداد فروق الفحص كما لا يوجد أي خلافات قائمة مع مصلحة الضرائب على المبيعات حتى تاريخه.

٣-١-٣٢ ضريبة المرتبات والأجور

- تم الفحص حتى عام ٢٠١١ ولا يوجد أي مطالبات مستحقة على الشركة.
- تم سداد دفعات تحت حساب الضريبة لعام ٢٠١٢ وحتى تاريخ لحين الفحص الضريبي.

٢-٣٢ شركة مصانع العز للدرفلة

١-٢-٣٢ ضريبة شركات الأموال

- أقامت الشركة مصنوعها في المنطقة الصناعية في العاشر من رمضان وفقاً لنص المادة (٢٤) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٧٩ الخاص بتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة فقد تمت بـإغفاء ضريبي على أرباحها حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٩، وتم فحص الشركة ضريبياً والمحاسبة عليها حتى عام ٢٠٠٨ وتم سداد الضرائب المستحقة.
- تم الفحص الفعلي لدفاتر الشركة عن الأعوام من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١١ وتم الأعتراض على الربط وجاري نظر الموضوع باللجنة الداخلية.
- قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٣ في المواعيد القانونية وفقاً لقانون الضرائب علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

٢-٢-٣٢ ضريبة المبيعات

- منتجات الشركة خاضعة لضريبة ٨٪ على المبيعات وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية بانتظام و تم فحص دفاتر الشركة حتى عام ٢٠١٢ وتم سداد الضرائب المستحقة.

٣-٢-٣٢ ضريبة المرتبات والأجور

- تم الفحص حتى عام ٢٠١١، وتم سداد الضرائب المستحقة.

٣-٣-٣ شركة العز الخالية للصلب - الإسكندرية

٣-٣-٣-١ ضريبة شركات الأموال

- تقوم الشركة بتقدير الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لـأموري الضرائب المختصة سنويًا في المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات.

- منحت الهيئة العامة للاستثمار الإعفاء الضريبي لمشروع المسطحات تجسيداً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٠ بناءً على الشهادة الصادرة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ وذلك لمدة خمسة سنوات اعتباراً من أول يناير ٢٠٠١ حيث تم تحديد تاريخ بدء الاتصال خلال عام ٢٠٠٠ بناءً على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥.

تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وتم الاتفاق في اللجان الداخلية واثبات الإعفاء الضريبي المنوح للشركة على مشروع مسطحات الصلب وذلك طبقاً إلى شهادة من الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ٢٠٠٦ بإعفاء مشروع مسطحات الصلب استناداً إلى حكم القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥، مع إحالة نقطة خلاف (إلغاء رسم تنمية الموارد المالية على وعاء القيمة المنقولة) إلى لجنة الطعن.

وقد صدر قرار لجنة الطعن بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٠ بإنجاح طلب الشركة بإلغاء رسم تنمية الموارد المالية على الوعاء المنقول المعفي وذلك معبقاء الأوعية الضريبية الأخرى المعفاة كما هي كقرار اللجنة الداخلية عن سنوات النزاع ٢٠٠٤ - ٢٠٠٠، وقد تم السداد الكامل للضريبة المستحقة والحصول على نموذج ٩ حجز مسدد. وبالتالي أصبح الخلاف منتهي بالإتفاق وصار باتاً ونهائياً وفقاً لأحكام القانون.

هذا وقد تم إخطار الشركة بقيمة المطالبات الضريبية عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ طبقاً لنماذج ٣ ، ٤ الواردة من مركز كبار الممولين بمصلحة الضرائب بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه وتمثل تلك النماذج في قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تمتلكه بالإعفاء الضريبي عن ذات الفترة، على الرغم من إشتراك المركز الضريبي والقانوني للشركة لتصدور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة والذي قبلته المصلحة ولم يتم الطعن عليه وبالتالي فقد تحسن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معالجة النزاع مع الشركة بشأن تلك السنوات مرة أخرى، وإذاء ذلك قامت الشركة برفع دعوة براءة ذمة عن أي مديونية أمام القضاء حفاظاً على حقوق الشركة.

قامت مصلحة الضرائب بالحجز تحت يد الغير على حسابات شركة العز الخالية للصلب - الإسكندرية لدى البنك بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه بناءً على الربط الذي تم على أساس خضوع أرباح مشروعات الصلب المسطح عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وقامت شركة العز الخالية للصلب - الإسكندرية بالإتفاق مع مصلحة الضرائب على رفع الحجز الموقع على الشركة نتيجة لخلافات أعلاه على أن يتم سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه خلال شهر سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ وتغسيط باقي مبلغ المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩,٣ مليون جنيه مصرى على ٢٤ قسط يستحق أول قسط في نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨,٣ مليون جنيه وبباقي المبلغ المستحق على ٢٣ قسط شهرياً قيمة القسط ٧ مليون جنيه بخلاف مقابل التأخير على المبالغ المقسطة

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

وقد بلغت المبالغ المسددة حتى ٣١ مارس ٢٠١٤ مبلغ ٢٢٤,٦ مليون جنيه مصرى متضمنة مبلغ ٥,٢ مليون جنيه مصرى مقابل تأخير ، وترى الشركة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحفظ بحقها فى استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائى لصالح الشركة فى القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ . وقد صدر حكم بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٢ بعدم الاختصاص والإحالة إلى محكمة الأسكندرية الابتدائية برقم ٦٩٣ لسنة ٢٠١٢ ضرائب كلى وبجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بذب خبير في الدعوى والدعوى مؤجلة لجلسة ١٨ أكتوبر ٢٠١٤ للتقدير ولم يباشر الخبير مأموريته حتى تاريخه .

- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وتم الإخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١١ وقد بلغت الفروق الضريبية ٩٤,٥٦ مليون جنيه وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية وقد تم إحالة الخلاف حول هذه السنوات إلى لجنة الطعن .

- وقد أقامت الشركة دعوة رقم ٢٤٥ لسنة ٢٠١٤ ضرائب كلى الإسكندرية لقبول الطعن شكلاً و الدفع ببطلان قرار لجان الطعن وما يتربى على ذلك من أثار ، بالإضافة إلى إحالة الدعوى لمكتب خبراء وزارة العدل للاطلاع على ملف الدعوى المحدد لنظرها جلسة ٣٠ إبريل ٢٠١٤ وتم تأجيلها إلى ١٧ سبتمبر ٢٠١٤ .

- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وتم إخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢٣ أغسطس ٢٠١٢ وقد بلغت الفروق الضريبية مبلغ ٢٥,٨ مليون جنيه مصرى وقد قامت الشركة بالطعن على هذا التمادج في المواعيد القانونية وهي معروضة حالياً على اللجنة الداخلية .

- قدمت الشركة إقراراتها الضريبية عن الأعوام ٢٠١٢-٢٠٠٩ في المواعيد القانونية طبقاً لأحكام القانون وقامت بسداد الضريبة المستحقة عليها من واقع تلك الإقرارات وجاري فحص سنة ٢٠١٠/٢٠٠٩ ولم يتم إخطار الشركة بأية نماذج .

- قامت الإداره العامة لمكافحة التهرب الضريبي بإخطار الشركة بفروق ضريبية قدرها ٧ مليون جنيه مصرى عن تحويلات للخارج خلال سنوات ٢٠٠٠ / ٢٠١٠ وهذا الموضوع منظور أمام القضاء وقد صدر حكم بعدم جواز نظر الدعوى السابق الحكم فيها في الجناية رقم ١١٧٤٣ لسنة ٢٠١١ جنایات العجوزة وقامت النيابة بإستئناف الحكم وبجلسة ٩ نوفمبر ٢٠١٣ صدر الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوع الدعوى الدعوى رقم ٦٣٩ لسنة ٢٠١٣ وحدد لذلك جلسة ١٧ إبريل ٢٠١٤ وتم تأجيلها إلى ٢٨ سبتمبر ٢٠١٤ .

٢-٣-٣٢ ضريبة المرتبات والأجور

- تقوم الشركة بسداد الضريبة في المواعيد القانونية مع تقديم التسويات الضريبية وفقاً لأحكام القانون.

- تم فحص سنوات من ١٩٩٠ / ١٩٩٤ وصدر قرار لجنة الطعن باستحقاق ضريبة بمبلغ ١٩ مليون جنيه مصرى بخلاف مقابل التأخير وقد تم إحالة النزاع إلى القضاء وصدر حكم محكمة الإستئناف في ١٧ أغسطس ٢٠١١ بتأييد قرار لجنة أنهاء النزاع وتم إلغاء الربط السابق وإعادة الربط بضريبة مقابل تأخير بمبلغ ٢,١ مليون جنيه مصرى تم سدادها بالكامل.

- تم الإنتهاء من الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٥ وقد تم إخطار الشركة بنمذج (٣٨) مرتبات) بفارق ضريبية قدرها ١١,٦ مليون جنيه وتم الأعتراض عليها وتم إحالة الخلاف للجنة الداخلية التي قررت باستحقاق ضريبة قدرها ٣,٩ مليون جنيه مصرى تم سدادها بالكامل.

- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠١٠ - ٢٠٠٨ ولم يتم الإخطار حتى تاريخه.

٣-٣-٣ ضريبة المبيعات

- تقوم الشركة ب تقديم الإقرارات الضريبية الشهرية بانتظام في المواعيد القانونية.

- تمت محاسبة الشركة عن الضريبة العامة عن المبيعات حتى ٣٠ إبريل ٢٠٠٩ وقامت مأمورية كبار الممولين بإخطار الشركة بنمذج ١٥ وأسفر ذلك عن قيام المأمورية بالمطالبة بفارق ضريبة قدرها ٤٠,٣ مليون جنيه وتم التظلم على ذلك النموذج وعلى ما جاء به من فروق حيث تمتثل تلك الفروق في رفض مصلحة الضرائب قيام الشركة بخصم الضريبة على السلع الرأسمالية وفقاً لقانون ٩ لسنة ٢٠٠٥ والقرارات الوزارية ٢٩٥ و ٢٩٦ لسنة ٢٩٦ والتي تعطى الحق للشركة في خصم ضريبة المبيعات المسددة على السلع الرأسية الأمر الذي ترتب عليه قيام الشركة برفع دعوى قضائية (برقم ٩٨٨ لسنة ٢٠١١ مدنى كل) ضد مصلحة الضرائب للمطالبة بأحقية الشركة في خصم الضريبة السابقة سدادها على السلع الرأسية وقد سبق للشركة سداد تلك الفروق تجنبًا للغرامات في حالة صدور أي أحكام قضائية في غير صالح الشركة ، وقد صدر حكم المحكمة الابتدائية بجلسة ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢ برفض الدعوى وقد قامت الشركة باستئناف الحكم وبتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠١٣ قضي الاستئناف بإلغاء حكم اول درجة المستأنف و تمت الإحالة إلى محكمة القضاء الإداري و لم يتحدد لها جلسة حتى تاريخه .

- تم الفحص الضريبي عن الفترة من أول مايو ٢٠٠٩ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وتم الإخطار بنمذج ١٥ وقد بلغت قيمة الفروق الضريبية مبلغ ٧٧,٣ مليون جنيه وتم التظلم عليها ومازال النزاع معروضاً على لجنة التوفيق بالمركز الضريبي لكتاب الممولين وتم عرض نقاط الخلاف على السيد رئيس المصلحة الذي وافق على خصم الدفعات السابقة قيام الشركة بسدادها وبالنسبة ٧٠ مليون جنيه مصرى وينحصر الخلاف في مبلغ ٧ مليون جنيه مصرى وعرض هذا الخلاف على لجنة التظلمات وتقرر الإحالة إلى القضاء. وقد قامت الشركة بسداد ٤,٥ مليون جنيه مصرى والباقي وقدره ٢,٥ مليون جنيه مصرى يتمثل في قيمة ضريبة المبيعات على البليت المعارض والذي تم استرجاعه .

٤-٣-٣٢ ضريبة المبيعات على واردات خام أكسيد الحديد

- قامت مصلحة الجمارك بمطالبة الشركة بـ ١,٩ مليار جنيه مصرى يتمثل فى قيمة ضريبة المبيعات على خام أكسيد الحديد المستورد بأثر رجعى عن الفترة من الأول من يناير ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وقد قالت الشركة بتقديم مذكرة لوزير المالية بعدم خضوع واردات خام أكسيد الحديد للضريبة حيث ان فلسفة قانون الضريبة على المبيعات جعلت المنتج الصناعي وسيط فى تحصيل الضريبة حيث يتم خصم ما سبق سداده من ضريبة مما يتم تحصيله عند بيع السلعة ولما كانت الشركة خلال الفترات السابقة تقوم بتوريد كل ما تم تحصيله عند البيع دون اى خصم ولم تكن للشركة إرادة عند الافراج الجمركي على هذه السلعة فلا يتغير تحصيلها بأية مبالغ لأنها لم تكون سبباً فى عدم التحصيل ولا فى كيفية الافراج عن هذا الخام. وترى ادارة الشركة ومستشارها الضريبي انه لا يوجد احقيه لمصلحة الجمارك فى المبالغ التي تطالب بها لأن الشركة تقوم بتطبيق صريح القانون فضلاً عن ان الشركة وسيطة فى تحصيل الضريبة وتوريدتها الى مصلحة الضرائب فى المواعيد القانونية ولا مجال لاستحقاق اي فروق ضريبية.
- وقد أقامت الشركة دعوى رقم ٩١٦٠ لسنة ٦٨٠ ق - قضاء اداري الإسكندرية طعنا في القرار الصادر وتحدد لنظر الدعوى تاريخ ٢٦ أبريل ٢٠١٤ وتم تأجلها إلى ١ نوفمبر ٢٠١٤.

٥-٣-٣٢ ضريبة المبيعات على مقابل الانتفاع لهيئة ميناء الإسكندرية

- تم إنهاء مطالبة هيئة ميناء الإسكندرية والخاصة بمقابل الانتفاع للهيئة وتم الاتفاق على سداد قيمة ضريبة المبيعات الأصلية والإضافية عن طريق شيكات أجلة تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وتم الحصول على خطاب من قطاع مكافحة التهرب الضريبي بما يفيد ذلك مع عدم الإخلال بالدعوى القضائية رقم ٧٩٧ لسنة ٢٠١٠ وتم إعادة قيدها برقم ٥٨٠٤ لسنة ٢٠١٢ مدنى كلى وقد صدر الحكم بعدم الاختصاص والإحالة إلى محكمة القضاء الإداري ولم تحدد لها جلسة حتى تاريخه- ليوضح رقم (٢-٣٦).

٦-٣-٣٢ رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام في الإنتاج

- قامت الشركة برفع دعوى استرداد رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام في الإنتاج المسددة لمصلحة الجمارك برقم ٢١١٢ لسنة ٢٠٠٢ وذلك على الرسائل المتمثلة في المعدات وقطع الغيار وذلك تطبيقاً لحكم القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المادة رقم ١١١ والذي قضى بعدم دستوريتها حيث أن مصلحة الجمارك لم تقم بتأدية أي خدمات للشركة وذلك بالنسبة للرسائل الواردة للشركة من الخارج وقد بلغت قيمة المبالغ التي طالبت بها الشركة مصلحة الجمارك مبلغ ١٢٦ مليون جنيه مصرى. وقد صدر حكم محكمة الأسكندرية (مدنى كلى) بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١١ في الدعوى ٢١١٢ حيث ألزمت المدعى عليهم بأن يوديا للشركة المدعية مبلغ ١٠٣,٩ مليون جنيه مع الفوائد القانونية ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية وحتى السداد الفعلى.

وتم استئناف الحكم وصدر الحكم في ٦ نوفمبر ٢٠١٢ لصالح الشركة بتأييد حكم أول درجة و يتم حاليا استخراج الصيغة التنفيذية للحكم. واعلان مصلحة الجمارك بها وجاري متابعة اصدار خطاب من هيئة قضايا الدولة بأنه لا مانع من الصرف علما بان الشركة أعلنت في ٢٠١٣/١/٢٢ بالطعن بالنقض رقم ٧٧ لسنة ٨٣ ق على الحكم الصادر بالاستئناف لصالح الشركة وقد صدر بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٢ حكم الاستئناف لصالح الشركة بتأييد حكم اول درجة و تم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم بمعرفة إدارة الشئون القانونية التي تتبع الاسترداد ، وقد تقدمت مصلحة الضرائب لنقض الحكم.

٤-٤-٣٢ شركة العز لصناعة الصلب المسطح

١- ضريبة شركات الأموال

- الشركة خاضعة للضريبة على أرباح الأشخاص الإعتبارية اعتباراً من ٥ مايو ٢٠٠٨ وذلك بعد إلغاء ترخيص الشركة بالعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨.
- قامت الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن أعوام من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٣ في المواعيد القانونية.
- تم الفحص الضريبي عن عام ٢٠٠٨ وأسفر الفحص عن خسائر ضريبية عن ذلك العام.
- تم الفحص الضريبي لعام ٢٠٠٩ وأسفر الفحص عن خسائر ضريبية وتوجد نقاط خلاف تم إحالتها للجنة الداخلية.

٢- ضريبة المرتبات والأجور

- تم الفحص حتى سنة ٢٠٠٧ وإنتهاء جميع الخلافات ولا يوجد أي مطالبات مستحقة على الشركة.
- تم الفحص عن السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١١ وتم الاعتراض وتحويل الملف إلى اللجنة الداخلية.

٣- ضريبة المبيعات

- تم الفحص حتى ٢٠١٠/٦/٣٠ وتم سداد الفروق مستحقة على الشركة.
- تم الفحص الضريبي للفترة من ١ يوليو ٢٠١٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و تم الاعتراض و تحويل الملف إلى اللجنة الداخلية.

٤-٣٣ الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

١- الأدوات المالية

تمثل الأدوات المالية في أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والمدينون والاستثمارات والموردون وأوراق الدفع والدائنوں والقروض والبنوك سحب على المكشوف والقيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية لا تختلف اختلافا جوهرياً عن قيمتها العادلة في تاريخ الميزانية.

٣-٣٣ خطر سعر الفائدة

يتمثل خطر الفوائد في تغير أسعار الفائدة على مداليات الشركة والتي تتمثل في أرصدة قرض السندات (قبل خصم تكفة الإصدار) والقروض والتسهيلات الائتمانية التي بلغ رصيدها في ٣١ مارس ٢٠١٤ مبلغ ٧٥٩ ٦٤٨ ٨٧٢ ألف جنيه مصرى (٧٥٩ ٦٤٨ ٨٧٢ ألف جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣)، وقد بلغت الفوائد والمصروفات التمويلية المتعلقة بهذه المديونية مبلغ ١٦٧ ١٨٤ ألف جنيه مصرى خلال الفترة (٦٩٦ ٢٣٥ ألف جنيه مصرى خلال الفترة المماثلة من العام السابق) بينما بلغ رصيد الودائع لأجل وصناديق الاستثمار في ٣١ مارس ٢٠١٤ مبلغ ١٤٢٩ ١٤٢٩ ألف جنيه مصرى (١٤٢٩ ٦١ ١٨٢ ألف جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣)، والفوائد الدائنة المتعلقة بذلك الودائع وصناديق الاستثمار مبلغ ٢٦ ٠٣٦ ٢٦ ألف جنيه مصرى خلال الفترة (٦٢٥ ١٧ ٦٢٥ ألف جنيه مصرى خلال الفترة المماثلة من العام السابق). وللحد من هذه المخاطر فإن إدارة الشركة تعمل على الحصول على أفضل الشروط المتاحة في السوق المصرفي بالنسبة لأرصدة التسهيلات الائتمانية وقرض السندات، كما أنها تقوم بمراجعة أسعار الفائدة المسائدة بالسوق المصرفي بصورة دورية الأمر الذي يحد من خطر الفوائد.

٣-٣٤ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في عدم مقدرة العملاء الممنوح لهم الائتمان على سداد المستحق عليهم. وللحد من خطر الائتمان تقوم الشركة بتوزيع الائتمان الممنوح لشركات القطاع الخاص والأفراد على عدد من العملاء ذوى المراكز المالية القوية والمستقرة.

٤-٣٣ خطر العملات الأجنبية

نظراً للظروف الاقتصادية الراهنة التي تتعرض لها جمهورية مصر العربية، تواجه إدارة الشركة مخاطر السوق، متمثلة في صعوبة تدبير النقد بالعملات الأجنبية بالأسعار الرسمية المعلنة، وذلك نتيجة إلى نقص المعروض من النقود بالعملات الأجنبية بالأسواق المصرفية الرسمية. وقد أثر ذلك بالسلب على قدرة الشركة في توفير احتياجاتها من مستلزمات التشغيل بالعملات الأجنبية لضمان استمرار التشغيل / العملية الإنتاجية بصورة منتظمة.

لجأت إدارة الشركة، في إطار تطبيق سياسات استثنائية لإدارة مخاطر السوق والتشغيل، بتدبير بعض من احتياجاتها من النقد بالعملات الأجنبية بأسعار صرف استثنائية، خلال الفترة ، تختلف عن الأسعار المعلنة بالأسواق المصرفية الرسمية. في ضوء الظروف القائمة، وذلك بعد اعتمادها والمستندات الداخلية المتعلقة بها من الإدارة العليا بالشركة، كأفضل تقدير للسعر من وجهة نظرها.

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية وقد بلغت قيمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية ما يعادل مبلغ ٦٦١ ٤١٤ ٨٥٧ ٦٦٠ ألف جنيه مصرى على التوالي.

وفيما يلي بيان صافي أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ الميزانية:

(عجز) / فائض بالألف	<u>العملات الأجنبية</u>
(٦٦١ ٦٨٤)	الدولار الأمريكي
(٦٥٤ ١٢٧)	اليورو
١٤	فرنك سويسري
(٤٩٧)	جنيه إسترليني
(٢٧ ٢٠١)	ين ياباني
١	دينار جزائري

كما هو وارد بالإيضاح رقم (١-٣) ترجمة العملات الأجنبية ، فقد تم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام سعر الصرف السائد في البنوك التي تعامل معها الشركة في تاريخ الميزانية.

٤-٣٤ نصيب السهم في (الخسائر) الأرباح

عن فترة الثلاثة أشهر	المنتهية في	صافي (خسارة) ربح الفترة (بالألف جنيه)
٢٠١٣/٣/٣١	٢٠١٤/٣/٣١	المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال الفترة
٢٠٢ ٤٢١	(١٨ ٦٤٩)	نصيب السهم في (خسائر) أرباح الفترة (جنيه/سهم)
٥٣٣ ٨٠٢ ٣١٣	٥٣٣ ٨٠٢ ٣١٣	
٠،٣٨	(٠٠٣)	

٤-٣٥ دعوى قضائية

١- شركة العز اصناعة الصلب المسطح وشركة مصانع العز الدرفلة - شركات تابعة
 حصلت شركتي مصانع العز للدرفلة وشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركات تابعة لشركة حديد عز)
 من الهيئة العامة للتنمية الصناعية على رخصتين لإنتاج الحديد الإسفنجي والبليت ضمن مجموعة من
 الرخص قامت الهيئة بمنحها مجاناً للشركات المؤهلة في مصر، وقد بدأت شركة مصانع العز للدرفلة في
 إنشاء مصنع لإنتاج الحديد الإسفنجي ولم تبدأ شركة العز لصناعة الصلب المسطح في إقامة أي مشروعات
 لاستخدام الرخصة.

وتم إحالة هذا الموضوع إلى محكمة الجنحيات للمطالبة بسداد رسوم على تلك الرخص إضافة إلى أية غرامات قد تقدرها المحكمة وبتاريخ ٢٠١١/٩/١٥ أصدرت المحكمة حكماً تضمن منطوقه تغريم رئيس مجلس إدارة شركة حديد عز السابق ورئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية السابق متضامنين مبلغ ٦٦٠ مليون جنيه مصرى وبرد الرخصتين الممنوحتين لكل من شركة مصانع العز للدرفلة وشركة العز لصناعة الصلب المسطح. وقادت إدارة الشركة بإتخاذ إجراءات الطعن في الحكم لإلغائه بكل ما ترتب عليه من آثار. وبجلسة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون عليه وإعادة القضية إلى دائرة أخرى لنظرها مما يعني إلغاء الحكم السابق ، ومحدد للنظر فيها جلسة ٦ إبريل ٢٠١٣ وتم تأجيلها إلى جلسة ٣ نوفمبر ٢٠١٤ لإيداع لجنة الخبراء تقريرها.

يصعب في الوقت الراهن تحديد النتيجة النهائية التي قد تسفر عنها تلك الدعوى وذلك لحين الفصل النهائي فيها من الجهات القضائية.

بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ قررت الهيئة العامة للتنمية الصناعية إصدار رخصة جديدة مؤقتة لشركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - تجدد سنوياً قيمتها ٣٣٠ مليون جنيه مصرى وفي ١٣ نوفمبر ٢٠١٢ قامت الشركة بسداد ٤٩,٥٠ مليون جنيه مصرى وهي تمثل ١٥٪ من قيمة الرخصة مع منحها فترة سماح ١٨ شهراً على أن يتم إستكمال باقي القيمة ٨٥٪ على خمسة أقساط سنوية متساوية لمدة خمس سنوات وفي حالة الالتزام بالأقساط وإستكمال السداد تحصل الشركة على الرخصة النهائية.

٢-٣٥ العز الداخلية للصلب - الإسكندرية - شركة تابعة

١-٢-٣٥ قضايا عمالية بشأن فروق الأرباح:

قام بعض العاملين المنتهية خدمتهم بالشركة بإقامة عدد ٧٣ دعوى للمطالبة باحتساب فروق أرباح عن السنوات من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٠ على أساس كامل الأجر وبنسبة ١٠٪ من الأرباح مؤسسين دعواهم على سند من نص المادة الأولى من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وكذلك نص المادة رقم ٤١ من قانون الشركات المساهمة ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

وقد قضى في عدد ٧٠ دعوى ما بين الرفض والسقوط لكون الشركة قد إلتزمت صحيحة القانون في إحتساب حصة العاملين من الأرباح وفقاً للسلطة المخولة لها بموجب نص المادة ١٢ من قانون إستثمار المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، والمادة ٥٢ من النظام الأساسي للشركة الصادر بالقرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٨١، التي تखول لمجلس الإدارة والجمعية العمومية بالشركة سلطة تحديد نسبة ومعيار وكيفية صرف الأرباح.

هذا وقد أيدت محكمة الاستئناف الأحكام الصادرة بالرفض أو السقوط في عدد ستة دعاوى ، وهناك عدد ٥٢ دعوى لم تستأنف وحاز الحكم فيها حجية الأمر الم قضي لفوات مواعيد الاستئناف فيها، وبباقي ثلاثة دعاوى لا تزال متدولة.

قام بعض العاملين بالشركة برفع عدد ٦ دعاوى قضائية شملت الفروق المالية للعلاوات الاجتماعية عن السنوات من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٠، تمسكت فيها الشركة بالاتفاقية التي أبرمت بينها وبين العاملين في ٢٠١١/٧/٧ وما تلاها من سداد الشركة لفروق مالية لتلك العلاوات الاجتماعية

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

وقد قضى فيها على النحو الآتي:-

الحكم

عدد

رفض (أحدهم لازالت مسئولة)

٢

سقوط بالقادم الحول (لازالت مسئولة)

١

حكم باعتبارها كان لم تكن

١

لازالت متولدة

٢

وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني بأن الشركة قدلتلتزمت صحيحة القانون في صرف أرباح العاملين بها وفقاً لنظامها القانوني دون المساس بحقوق أي من العاملين بها.

٢-٣٥ القضايا المحالة إلى محكمة الجنائيات:

بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١١ صدر أمر إحالة إلى محكمة الجنائيات من النيابة العامة " نيابة الأموال العامة العليا " في القضية رقم ١٩٧ لسنة ٢٠١١ حصر أموال عامه والمقيدة برقم ٣٨ لسنة ٢٠١١ حصر تحقيق أموال عامه ضد بعض السادة المسؤولين بالشركة في وقائع جنائية تتعلق بإدعاء التربح أو بتسهيل تربح الغير والإضرار بالمال العام كما صدرت عدة قرارات تحفظ ومنع من التصرف بشأن بعض أولئك المسؤولين .

بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٣ صدر حكم من محكمة القضاء الجنائي بأحكام ضد بعض المسؤولين بالشركة وقد تناولت عقوبات مقيدة للحراسات وغرامات مالية بالإضافة للعزل من الوظيفة التي يشغلها المحكوم عليهم الذين تمت إدانتهم.

بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٣ حكمت محكمة النقض بنقض الحكم السابق وإعادة القضية إلى محكمة جنائيات الجيزة لنظرها من جديد وقد تحددت أول جلسة بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٤ للإطلاع والتي تم تأجيلها إلى جلسة ٢ أكتوبر ٢٠١٤ للإطلاع.

ويرى المستشار القانوني للشركة الآتي:-

١- يتربّ على النقض إلغاء كافة العقوبات الصادرة ضد المسؤولين السابقين بالشركة وإعادة المحاكمة مرة أخرى بالنسبة لهم خاصة بعد رفض محكمة النقض اطعن النيابة العامة في أحكام البراءة.

٢- أن الحكم لا يؤثر قانوناً فيما أصدره بشأن العقوبات الأصلية وهي العقوبات المقيدة للحرية والغرامات المالية المقضي بها على نشاط الشركة أو ذمتها المالية لأن الشخصية المعنوية للشركة منفصلة قانوناً عن ذمة وشخصية المساهمين فيها والعاملين بها لأن العقوبة شخصية سواء كانت مقيدة للحرية أو جزاء مالي أصلي ولا يؤثر هذا الشق على أموال الشركة أو أصولها بصفة عامة إذ أنه لم يلزمها بشيء.

٣- قضى الحكم بعقوبات تبعية وهي العزل من الوظيفة ورد مبالغ مالية بالنسبة لمن تمت إدانتهم وهذا الشق أيضاً لا يؤثر سلباً على ذمة الشركة استناداً لما تم بيانه في أولاً، وقد تم تعليق مستحقات العاملين الذين صدرت ضدهم أحكام بالعزل والرد حتى يتم دراسة ما يتبع قانوناً بشأن تلك المستحقات.

٣-٢-٣٥ دعوى قضائية بشأن التعدي على أراضي الشركة:

حدث بعض التعديات على جزء من أراضي الشركة مساحته ١٩ فدان تقريباً المشترأة من جهاز حماية أملاك الدولة التي تبلغ مساحتها الإجمالية ١٠٨ فدان تقريباً والتي تم تخصيصها وتسليمها الشركة بموجب محضر التسلیم المؤرخ ١٣ ديسمبر ١٩٩٨ الصادر بقرار محافظ الأسكندرية رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٣ وقامت الشركة بسداد كامل ثمن تلك الأرض وفقاً للاتفاق المحرر بين الشركة وبين جهاز حماية أملاك الدولة في ١٩ يونيو ٢٠٠٨ من بعض الأفراد والشركات وقد قالت الشركة بإتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتعددين على تلك الأرضي وما زالت تلك القضايا متداولة أمام القضاء.

٣-٣٥ دعوى قضائية بشأن السيطرة على منتج الحديد:

أصدرت محكمة القاهرة الاقتصادية جنح مستأنف بجلسة ٦ نوفمبر ٢٠١٣ في القضية ٢٦٨ لسنة ٢٠١٣ حكمها بقبول الاستئناف المقدم من النيابة العامة وإلغاء الحكم بالبراءة بشأن ما أسندها النيابة العامة لبعض المسؤولين بشركة حديد عز خلال الفترة من ١٦ مايو ٢٠٠٥ و حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ بصفتهم الوظيفية داخل الشركة وبعض شركات مجموعة العز بالسيطرة على منتج حديد التسليح داخل جمهورية مصر العربية بالمخالفة لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ والقضاء مجدداً بتغريم المسؤولين داخل شركة حديد عز وبعض شركات مجموعة العز "تضامناً" بغرامات بلغ مجموعها مبلغ ٢٠٠,٥ مليون جنيه مصرى.

ويرى المستشار القانوني للشركة الآتي:-

- ١- أن الغرامات المقضى بها في الحكم واجب التنفيذ ما لم تقضى محكمة النقض بوقف التنفيذ.
- ٢- التزام شركة حديد عز وبعض شركات مجموعة العز باعتبارها مسؤولة بالتضامن يكون في حدود ثلث مجموع المبلغ المقضى به.

٣- الحكم الاستئنافي المشار إليه مردج الإلغاء إذا ما طعن عليه بالنقض للقصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق حيث استندت النيابة فياتهامها إلى تقرير داخلي تم إعداده من قبل لجنة داخلية كان قد تم تشكيلها لبحث اسباب ارتفاع اسعار حديد التسليح عن الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٦ وكان قد تم حفظه من قبل مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة وهو الجهة الفنية صاحبة الاختصاص في بحث مدى قيام المخالفه من عدمه طبقاً لقانون الذي انتهى إلى عدم وجود مخالفة.

بالإضافة إلى أن الحكم الاستئنافي لم يراعي تطبيق القانون الأصلي وهو قاعدة دستورية في شأن العقاب إذ أن الفترة محل المسائلة تقع خلال الأعوام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ والقانون الواجب تطبيقه في هذه الحالة هو المادة ٢٢ من القانون ٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية المنافسة والممارسات الاحتكارية وكان الحد الأقصى للغرامة ١٠ ملايين جنيه مصرى ولا يؤثر في تعديلها بالقانون ١٩٠ لسنة ٢٠٠٨ الذي شدد العقوبة برفع الحد الأقصى إلى ٣٠٠ مليون جنيه مصرى لاته قانون لاحق للواقعة المنسوية إلى المسؤولين بالشركة ولا ينطبق عليهم.

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

علمًا بأن المحكمة الاقتصادية جنح اقتصادية بجلسة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ كانت قد قضت ببراءتهم جميعاً مما نسب إليهم على ما ثبت للمحكمة من أن السيطرة الفعلية على إنتاج حديد التسليح داخل السوق المصرية تتحقق لمجموعة شركات العز بحسبان أنها تملك حصة تزيد على ٢٥٪ من تلك السوق ولها التأثير الفعال على الأسعار والتمنع بالريادة السعرية واقل تكلفة إنتاج واعلى هامش ربح وأفضل جودة وأكبر طاقة إنتاجية، الأمر الذي لا يمثل بعد ذاته مخالفة لقانون حماية المنافسة و منع الممارسات الاحتكارية أو إساءة استخدام الوضع المسيطر الذي يؤدي إلى الاقتصار على توزيع منتج المجموعة أو إلزام التجار المتعاملين مع المجموعة بشراء حديد المجموعة دون التعامل مع المصانع الأخرى أو حتى يمنع الاستيراد من الخارج، وانتهت المحكمة إلى أن أوراق القضية قد خلت من العقود المتضمنة سند المخالفة ، الأمر الذي يكون معه الاتهام المسند بالاقتصار على توزيع منتج الحديد الخاص بشركتهم قد أُقيم على غير سند من الواقع أو القانون.

وقد أصدرت إدارة مجموعة شركات العز بالطعن بالنقض ولم يحدد بعد تاريخ جلسة النقض على هذا الحكم برقم ٢٨٩٨ لسنة ٨٤ قضائية - نقض اقتصادية.

٣٦ - موضوعات أخرى

EZDK Steel UK Limited

بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١١ صدر قرار من الجهات القضائية بالمملكة المتحدة بوضع شركة EZDK Steel UK LTD - شركة تابعة - تحت إدارة مؤسسة BDO LLP البريطانية بالمملكة المتحدة لتعثرها المالي وإتفاق المساهمين على إتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفتها، وما زالت الشركة تحت إدارة تلك المؤسسة حتى تاريخ القوائم المالية (بلغت قيمة تكاليف الاستثمار مبلغ ٥١٠ جنيه مصرى وتبلغ نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس مال الشركة).

٢-٣٦ هيئة ميناء الإسكندرية

قامت هيئة ميناء الإسكندرية بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز إداري على حسابات شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية لدى بعض البنوك وقد بلغت قيمة أمر الحجز مبلغ ١٨١,٢ مليون جنيه (دون تفاصيل محددة لهذا المبلغ) وقد تم تفعيل تنفيذ إجراءات هذا الحجز بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١١ وتبلغ المبالغ المحجوز عليها لدى البنوك مبلغ ٦٦ مليون جنيه مصرى نظير ما تطالب به الهيئة من ضريبة مبيعات وغرامة تأخير على فئة التداول (وهو محل نزاع قانوني) موضوع الدعوى رقم ٧٩٧ لسنة ٢٠١٠

المرفوعة من هيئة ميناء الإسكندرية ضد مصلحة الضرائب على المبيعات وشركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية لضمان لما عسي أن يحكم به ضد هيئة ميناء الإسكندرية بشأن مبالغ الربط الضريبي الخاص بضربي المبيعات بجلسة ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ صدر الحكم برفض الدعوى وعليه قامت الشركة باستئناف الحكم رقم ٧٤٧ لسنة ٢٠١٢ مستأنف ٢٠١٢ والمحدد لها جلسة ٢٥ مارس ٢٠١٣ وتم تأجيلها إلى جلسة ٤ يونيو ٢٠١٣ وتم الوقف تعليقي لحين الفصل في الدعوى الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ قضائية دستورية

ومحدد لنظر الدعوي الدستورية جلسة ١٠ نوفمبر ٢٠١٣ أمام هيئة المفوضين وقرر المفوض حجز الدعوى لإيداع التقرير ولم يتم إيداع التقرير حتى الآن. - إيضاح رقم (١-٢٠).

قامت مصلحة الضرائب على المبيعات بمطالبة الشركة بالضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة.

وقد قالت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات ضد هيئة الميناء والتي ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة حيث ترى مصلحة الضرائب على المبيعات ضرورة الالتزام بسداد الضريبة الإضافية حتى يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار إليها.

كما قالت إدارة الشركة بسداد ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى من تحت حساب الضريبة الإضافية المطالب بها على شيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام مع التحفظ على السداد وبناءً على ذلك قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك لرفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة الميناء على أرصدة الشركة لدى البنوك.

وترى إدارة الشركة بناءً على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقيـة الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة بضربيـة مبيعـات عن مقابل حق الانتفاع بـمعدات رصيف الخامـات التعـدـينـية والـخـاصـة بـتـداـولـ الخامـات بمـينـاء الدـخـيلـة وإـشـغال السـاحـات المـخـصـصة لـذـلـك وأـعـمال التـشـغـيل وـالـصـيـانـة الـلـازـمـة لـهـذـهـ المـعدـات لـعدـم خـضـوعـهـ لـضـرـبـيـةـ عـلـىـ مـيـعـاتـ. وإنـ قـيـامـ الشـرـكـةـ بـسـدـادـ هـذـاـ مـبـلـغـ أوـ المـبـالـغـ المـسـدـدـةـ لـهـيـئـةـ مـيـنـاءـ الإـسـكـنـدـرـيـةـ حـالـيـاـ أوـ مـسـتـقـلـاـ كـضـرـبـيـةـ عـنـ ذـاتـ الخـدـمـةـ لـاـ يـعـنـىـ موـافـقـتـهاـ عـلـىـ خـضـوعـ الخـدـمـةـ معـ استـمرـارـ الشـرـكـةـ فـيـ السـيرـ فـيـ الدـعـاوـيـ القـضـائـيـةـ لـتـأـكـيدـ الـحـقـيقـةـ مـنـ أـنـ هـذـهـ الخـدـمـةـ لـاـ تـخـضـعـ لـضـرـبـيـةـ المـيـعـاتـ.

كما أقامت الشركة الدعوى رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٠١٤ مدنـيـ ضدـ كـلاـ منـ هـيـئـةـ المـيـنـاءـ وـ مـصـلـحةـ الضـرـائبـ بـطـلـبـ استـرـدـادـ ماـ تمـ تـحـصـيلـهـ مـنـ الشـرـكـةـ تـحـتـ مـسـمـىـ ضـرـبـيـةـ المـيـعـاتـ عـنـ الفـتـرـةـ مـنـ ٢٠١٣/٢/١٥ـ حـتـىـ دـيـسـمـبـرـ ٢٠١٣ـ بـمـبـلـغـ ٢٤٩ـ ٥٢٥ـ أـلـفـ جـنـيـهـ مـصـرـيـ وـ مـحـدـدـ نـظـرـهـاـ جـلـسـةـ ٨ـ مـاـيـوـ ٢٠١٤ـ وـ الـتـيـ تـأـجـيلـهـاـ إـلـىـ ٣٠ـ أـكـتوـبـرـ ٢٠١٤ـ لـلـمـذـكـراتـ.

- ٣٧ - أحداث لاحقة

- أعلنت شركة حديد عز بتاريخ ٢٠١٤/٥/٣٠ وفقاً للبند رقم ١٩،١٦ من أحكام وشروط الإصدار بنشرة إكتتاب سندات حديد عز (إصدار ثانٍ) وتعديلاتها المعتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية ما يلي:

١- سداد القسط المستحق في ٢٠١٤/٦/٣٠ لعدد ٢٠٠٠٠ سند بقيمة ٢٢٠ مليون جنيه مصرى في تاريخ إستحقاقه.

٢- سداد معجل للقسط الأخير المستحق في ٢٠١٤/١٢/٣١ لعدد ٢٠٠٠٠ سند بقيمة ٢٢٠ مليون جنيه مصرى في ٢٠١٤/٦/٣٠.

وبناء على ذلك فإن ما سوف يتم سداده في ٢٠١٤/٦/٣٠ هو كامل قيمة السندات المقيدة حالياً والبالغة ٤٠٠٠٠٤ سند بقيمة ٤٤٠ مليون جنيه مصرى.

- بناءاً على قرار الجمعية العامة العادية لشركة العز الخيلة للصلب - الإسكندرية المنعقدة بتاريخ ٣ مايو ٢٠١٤، فقد تم توزيع أرباح نقدية إجمالية وفقاً للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ بمبلغ ٤٧٩ ٤١ ٠٤١ ألف جنيه مصرى شاملة حصة العاملين وحصة مجلس الإدارة بواقع ٦٠ جنيه مصرى للسهم ومتضمنة توزيعات الأرباح الفترية السابق إقرارها بموجب الجمعية العامة العادية لشركة بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠١٣.